مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨١٤

الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير جون وستون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد ليدن
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد دا روزا
	فرنسا	السيد ثيبو
	كوستاريكا	السيدة بروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1997/640)

97-85946

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

التقريـــر المرحلي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1997/640)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأنغولا والبرازيل وجنوب افريقيا وزمبابوي وكندا ولكسمبرغ وليسوتو وملاوي وموزامبيق يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت. وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد بيتريلا (الأرجنتين)، والسيد فالي (البرازيل)، والسيد جيلي (جنوب افريقيا)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد غارسفارد (كندا)، والسيدة لوكاس (لكسمبرغ)، والسيد مانغويلا (ليسوتو)، والسيد روباديري (مالاوي)، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/1997/640.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/669، التي تتضمن نصا لمشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى التنقيحات التالية التي ينبغي ادخالها على نص مشروع القرار المتضمن في الوثيقة S/1997/669 في صيغته المؤقتة: في الفقرة ٤ (أ) من المنطوق ينبغي أن تضاف كلمتي "البالغين من" قبل كلمة "أفراد". وفي الفقرة ٤ (ب) من المنطوق ينبغي إضافة كلمتي "البالغين من" قبل كلمة "أفراد". وفي الفقرة ١١ (أ) من المنطوق ينبغي إضافة كلمات "الأشخاص البالغين من" قبل عبارة "أفراد أسرهم المباشرين".

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1997/600، رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير العلاقات الخارجية بالبرازيل، و S/1997/658، رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص البيان الصادر بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧ من رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في أنغولا.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل أنغولا، وأعطيه الكلمة.

السيد فان دونم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، يا سيدي الرئيس، باسم حكومتي، على توليكم رئاسة هذا المجلس لهذا الشهر.

وأتقدم أيضا بالتهنئة للرئيس السابق السفير أوسفالد، على الطريقة التي قاد بها مداولات مجلس الأمن خلال فترة رئاسته.

واسمحوا لي كذلك أن أخص بالعرفان والتقدير الأمين العام، السيد كوفي عنان، وممثله الخاص في أنغولا، الأستاذ بلونديين بييه، والفريق الثلاثي للدول

المراقبة - البرتغال والولايات المتحدة والاتحاد الروسي - لالتزامهم المستمر بالتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للمشكلة الأنغولية.

واليوم، وقد انقضت فترة تقارب الثلاثة أعوام على توقيع بروتوكول لوساكا، وعلى الرغم من كل ما بذل من جهود وكل ما أنفق من موارد، نجد أن أنغولا لم تنعم بعد بالسلم والاستقرار اللذين يتطلع إليهما شعبنا بفارغ الصبر وتمس الحاجة إليهما في ذلك البلد.

إن الإطار المتوخى بموجب اتفاقات السلام لم يكتمل إنشاؤه بعد، ولا يزال هناك جيشان: أحدهما هو القوات المسلحة الأنغولية، التابعة لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين، والآخر في خدمة حزب سياسي، هو الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، يصر على الاحتفاظ بجناحه السياسي. ولا يزال البلد مقسما، ولا تزال ممارسة سلطة الدولة معطلة في المناطق التي تصر يونيتا على إبقائها تحت سيطرتها.

ومنذ شهور قليلة أدى بدء عمل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين وعودة نواب يونيتا إلى البرلمان، بعد سلسلة طويلة من الإشارات المتضاربة وتردد كثير من ذلك الحزب، إلى إذكاء جذوة الأمل من جديد وإحياء تطلعات كبيرة فيما يتعلق باختتام عملية السلام بسرعة وبنجاح وإبعاد شبح الحرب نهائيا.

وللأسف أحبطت هذه الآمال بسبب تعليق يونيتا من جانب واحد لتنفيذ التزاماتها، وانتهاكاتها المنتظمة للاتفاقات والتعزيز المتزايد لقدراتها العسكرية في جميع أرجاء البلد. ونتيجة لذلك تصاعدت التوترات وحدث تدهور خطير في الحالة السياسية والعسكرية في البلد بأسره.

إن مدى استعدادات يونيتا العسكرية يقودنا إلى الاعتقاد بأن استئناف الحرب أمر وشيك الحدوث. وفي هذا الصدد تغني الحقائق عن البيان.

فوحدات يونيتا العسكرية الرئيسية، التي لم ينزع سلاحها مطلقا ولم تبلغ عنها الأمم المتحدة أبدا، يجري تدريبها وإعادة تزويدها بالمعدات. وآلاف الجنود الذين سرحتهم الأمم المتحدة سابقا أعادت يونيتا تجنيدهم، كما أنها تقوم بإرغام الكثير من المدنيين على الانخراط في صفوف قواتها.

وفي الوقت الحاضر، تمتلك يونيتا جيشا تعداده ٠٠٠ ٣٥ جندي موزعا على امتداد البلد، ينتمي ٠٠٠ ٤ جندي منه إلى مفرزة الأمن الشخصية لزعيمها السيد سافيمبي، إن استمرار احتلال أجزاء من إقليم البلد كان ينبغي تسليمها منذ وقت طويل لإدارة الحكومة، كما تنص اتفاقات السلام، يمكن يونيتا من الاحتفاظ ببنياتها العسكرية، فضلا عن استغلال الموارد الطبيعية المستخرجة من تلك المناطق وتهريبها إلى الخارج بغية مواصلة تمويل آلتها الحربية وخدمة مصالح قادتها الشخصية.

وفي تزامن مع ذلك، تواصل إذاعة يونيتا دون هوادة حملتها الدعائية المعادية للحكومة، حاثة على الكراهية والتعصب، بهدف تشويه صورة السلطات المشكلة شرعيا وسعيا لتبرير عدم وفاء يونيتا بالتزاماتها.

إن هذا النوع من السلوك غير محتمل، ويجب وضع حد نهائي له. ولا يمكن أن يسمح مجلس الأمن والمجتمع الدولي ليونيتا بأن تستمر في التضحية بشعب كامل وأن ترتهن مستقبل بلد هو عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

إن موقف يونيتا يتعارض تماما مع مشاركتها في الحكومة والبرلمان، ومع حقيقة أن لأنغولا بالفعل جيشا وطنيا واحدا لا يدين بالولاء إلا لسلطات البلد ذات السيادة والتي شكلت على نحو شرعي وتضم أيضا آلاف الجنود الذين جاءوا من صفوف يونيتا.

كل ذلك لا يدع مجالا للشك في أن قيادة يونيتا لا تهتم على الإطلاق بتنفيذ اتفاقات السلام وأنها فقط تنتظر المبرر لإشعال حرب جديدة ومن ثم إعادة التفاوض بشأن اتفاقات السلام.

ولو لم يكن الأمر كذلك، لما تمكنا من فهم ما شهدناه على امتداد مسار يونيتا من المظاهر المتكررة كثيرا لسوء النية، والكثير من حالات التأخير والمناورات الرامية لصرف الأنظار والكثير من الاعلانات عن الالتزام بالوفاء بالتعهدات فقط عندما

يكون مجلس الأمن على وشك الاجتماع. ويدل ذلك على الافتقار الواضح للجدية والعزيمة السياسية.

ونود أن نكرر القول بأن اتفاقات السلام الأنغولية وبروتوكول لوساكا يظلان يمثلان الأساس الشرعي المجدي والوحيد لتسوية النزاع. ولن نقبل بأية حلول وسطى أو انحرافات تسعى للخروج من حدود هذا الإطار.

ويتعين إقناع قادة يونيتا، بكل الوسائل، بأن الإقلاع عن الحرب نهائيا والالتزام التام ببروتوكول لوساكا يمثلان السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى مصالحة وطنية حقيقية وتوطيد دعائم نظام ديمقراطي في أنغولا، ويمثلان السبيل الوحيد لقيام الحزب بدور هام في الساحة السياسية الأنغولية. وأداء هذا الدور يتطلب بالضرورة إزالة الطابع العسكري عنها إزالة كاملة وتحويلها إلى حزب سياسي مكتمل التكوين، تماما مثل القوى السياسية الأخرى المتعايشة في أنغولا.

إن أنغولا تواجه في الوقت الحاضر أعظم التهديدات وأخطرها لعملية السلام، الأمر الذي قد يعرض للخطر كل ما أحرز من تقدم حتى اليوم في تنفيذ اتفاقات السلام ويؤدي إلى الانهيار التام لما يمثل حاليا أكبر عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن جميعا نعلم أن يونيتا مسؤولة عن هذه الحالة. وقد آن الأوان لمحاسبتها على أعمالها.

لقد دأب ذلك التنظيم، يونيتا، على تحدي سلطة المجلس نفسها بعدم الامتثال لقراراته على نحو طائش ومتسم بالغرور. ولم يترك هذا السلوك أمام المجلس إلا أن يفرض، للمرة الأولى في تاريخه، مجموعة من العقوبات على تنظيم سياسي وعسكري في عام ١٩٩٤. وفي وقت لاحق، حث مجلس الأمن يونيتا، مرة أخرى عن طريق القرار ١١١٨ (١٩٩٧)، على اتخاذ بعض التدابير الهامة للغاية بسرعة أو التعرض لفرض عقوبات رئيسية. ومع ذلك، لم تستجب يونيتا، وكما أشار تقرير الأمين العام، فإنها تحاول الآن إقناع المجتمع الدولي، عن طريق اتخاذ أنصاف التدابير في وقت متأخر، والجهود التي تبذل في اللحظة الأخيرة، والدعاية، بأنها تفي بالتزاماتها.

وإننا لعلى ثقة بأن مجلس الأمن لن يُخدع هذه المرة وسيفرض سلطته بإيضاح أنه لن يقبل بوضع أية عراقيل جديدة في طريق عملية السلام في أنغولا، ليبعث بذلك رسالة قوية إلى قادة يونيتا بأن المجتمع الدولي لن يتسامح مع أي عرقلة جديدة ولن يسمح بإخراج عملية السلام عن مسارها.

ولا تكرار على الإطلاق في التأكيد على أن من واجب مجلس الأمن أن يتحمل قدرا من المسؤولية عن حسم الصراع الأنغولي، وذلك لأنه الجهاز الذي أناط ميثاق الأمم المتحدة به سلطة وآلية صون السلم والأمن في العالم. إن تجربة هذا المجلس السابقة مع الصراع الأنغولي المدرج في جدول أعماله منذ أمد طويل تدلل على أنه لا يمكن بدون استخدام الضغوط، بما فيها انفاذ التدابير التقييدية، اقناع قادة يونيتا بالعدول عن الدعوة إلى الحرب واجبارهم على اتباع طريق السلام والديمقراطية.

لقد آن الأوان لتطبيق المجموعة الثانية من العقوبات المنصوص عليها في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة أنغولا التدابير الواردة في الفقرة ٤ من مشروع القرار الذي سيصوت عليه اليوم، لأننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنها تشكل أداة فعالة ستساعد على اجتناب الحرب وتسريع عجلة عملية السلام. وعلاوة على ذلك، فإن المصادقة على هذه العقوبات ستبرز على نحو منصف الفارق بين الذين يمتثلون لبروتوكول لوساكا والذين يفضلون معاملته بوصفه حبرا على ورق. لقد نفذت حكومة أنغولا التزاماتها وتصرفت بحسن نية وبروح من المرونة الفائقة. ولم يتم الوفاء ببعض الالتزامات بسبب فقدان التعاون من جانب يونيتا.

وتقع المسؤولية الآن على يونيتا. ويتعين على تلك المنظمة أن تبين للمجتمع الدولي، من خلال إجراءات عملية وصادقة وموثوق بها، انها نزعت بالفعل أسلحتها، وانها لم تعد لها مطالب أو سيطرة على أي جزء من أراضي البلد، وإن شبكة بثها الإذاعي تمتثل للقوانين الأنغولية، وانها أصبحت بالفعل حزبا سياسيا حقيقيا. وبغير ذلك لن يكون لدى مجلس الأمن أي خيار سوى اللجوء إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات.

إن الأزمة الحالية في عملية السلام لن تحل إلا باتخاذ يونيتا لخطوات ملموسة. وهذا سيساعد بالتأكيد على أن يتم في موعد لاحق عقد اجتماع مثمر وله مغزاه بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وزعيم اليونيتا في داخل أراضي بلدنا. وأود أن أؤكد على هذه النقطة الأخيرة. وحول هذا الموضوع، من الجدير بالذكر أن اجتماعاتهما الأربعة الماضية فشلت في تحقيق النتائج المتوقعة نتيجة لعدم وفاء زعيم اليونيتا بالتزاماته على الإطلاق.

وستظل هذه المرحلة الأخيرة من عملية السلام، نظرا لصعوباتها وتعقيداتها، تمتحن بل تقتضي مثابرة أعضاء المجلس وصبرهم. فلا يزال يتعين على الأمم المتحدة الانتهاء من تنفيذ المهام الحيوية لدعم العملية ومنها إيواء قوات اليونيتا ونزع سلاحها وتسريحها. لذلك فإننا نرحب بتوصية الأمين العام وقرار هذا المجلس بإرجاء انسحاب الوحدات العسكرية للأمم المتحدة.

إن حكومتي ستواصل بذل قصارى جهدها لمنع عودة الحرب والدمار إلى الأراضي الأنغولية، وستواصل الوفاء بمسؤولياتها إزاء حماية سيادة أنغولا وسلامتها الإقليمية والحفاظ على سلامة مواطنيها وممتلكاتهم. إن شعب أنغولا، الذي كان الضحية الرئيسية للحرب والذي لم يعرف طعم السلام على مدى ٣٠ سنة، يتوقع بتلهف ألا تكون جلسة اليوم في هذه القاعة مجرد جلسة خطابية. إن شعبنا يأمل في أن تبذل البلدان الأخرى قصارى جهدها لمنع الذين يعدون لشن الحرب من تحقيق مخططاتهم.

وأود أن أؤكد من جديد، بالنيابة عن شعب وحكومة أنغولا، تقديرنا الصادق وامتناننا العميق لجميع البلدان التي ساهمت في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وكذلك للمعونة الإنسانية التي قدمتها العديد من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى بعض فئات سكاننا الأكثر حاجة لها. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بنداء إلى جميع البلدان بأن تقوم بمنح الأموال لعملية تسريح الجنود السابقين.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن امتدح في هذا المجلس، من خلالكم سيدي الرئيس، بلدا لعب دورا حاسما في تحقيق السلام في أنغولا. واسمحوا لي أن أذكركم بأن المملكة المتحدة كانت البلد الذي أرسل أول وحدة لإزالة الألغام إلى أنغولا، إدراكا منه لحجم الضرر الذي يمكن للغم واحد أن يلحقه بالإنسان. وفي ضوء ما أنجز من عمل منذ عام ١٩٩٢، عندما كنا نأمل جميعا في ألا تستغرق عملية تحقيق السلام في أنغولا كثيرا من الوقت، فإن من المحزن اليوم أن نلاحظ أن السلام الهش مهدد مرة أخرى بخطر استئناف الحرب من جانب قادة يونيتا وبشبح الأعمال العسكرية، التي لا تزال شاغلا لهذا المجلس.

لقد رجعت إلى جميع محاضر جلسات مجلس الأمن حول أنغولا، ولاحظت أن المجلس عقد ٢٧ جلسة حول هذا الموضوع. وقد أدان في بعض الأحيان اليونيتا وطلب منها الامتثال لقرارات هذا الجهاز. ولجلسة هذا الصباح وجاهتها، لأن المجلس اختار طريقة سلمية: مطالبة قادة يونيتا بعدم السماح باستئناف الحرب، وإعطائه بدلا عن ذلك فرصة أخرى لكي يقول "كفى القتل".

إن الموارد المعدنية الهائلة التي مَن الله بها على أنغولا ينبغي أن توظف لرفاهية البلد وشعبه. إن جميع الحروب في أنغولا كلفت ذلك البلد في الجنوب الأفريقي درجة عالية للغاية من التخلف على مدى جيلين، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية وثقافية. وثمة دعوة قوية إلى السلام واردة في مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم. لعلها تدخل عقل وروح قادة يونيتا والبلدان الواقعة في افريقيا وفي خارج قارتنا، كيما يمكن تحقيق الرخاء في أنغولا. وأنا واثق من أن كل واحد منا في هذه الأمم المتحدة سيسعد برؤية أنغولا تعيش في وئام دائم وتفاهم مع بقية أعضاء هذه المنظمة.

وأنا على ثقة من أن الأيام الهنية لم تعد بعيدة عندما لا تكون أنغولا مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ولا يتعين على رئيس المجلس أن يستخدم المطرقة بسبب حرب بين مواطني نفس البلد. إن مشروع القرار الذي سيصوت عليه اليوم يحظى بتأييد حكومتي الكامل. ونأمل في أن يسهم في تسريع عملية صنع السلام في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى بلدي.

وحرصا على الوقت، اسمحوا لي أن أقول في جلسة المجلس هذه، كما سبق وقلت في وقت سابق من هذا الشهر، بأنه لا ينبغي للمتكلمين أن يشعروا بأنهم مضطرون لتوجيه التهنئة إلى المملكة المتحدة على اضطلاعها بمهام الرئاسة لشهر آب/أغسطس . وإنني لسعيد جدا أن أعتبر ممثل أنغولا يتكلم باسم الجميع في هذا الصدد.

المتكلم التالي هو ممثل ملاوي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد روباديري (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى جميع الملاحظات التي أدلى بها ممثل أنغولا الموقر والمتعلقة بكم كرئيس لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأود كذلك، بالمقدار نفسه، أن أهنئ سلفكم، الممثل الدائم للسويد، الذي ترأس أعمال المجلس لشهر تموز/يوليه. وبطبيعة الحال، فإن بلديكما، ارتبطا على نحو خاص بافريقيا: فبلدكم، سيدي، ارتبط كجزء من تاريخنا القديم، وارتبطت السويد كجزء من تاريخنا الحديث في افريقيا.

ومن أسف، أن هذا هو أقصى ما يمكن لوفد بلدي أن يقوله تعبيرا عن سعادته بوجودنا في هذه القاعة اليوم. فالتقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوارد في الوثيقة S/1997/640، المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧، بموضوعيته المعتادة، يحمل معه أكثر الأنباء الباعثة على الاحباط بشأن التطورات في أنغولا، وذلك بعد أسابيع قليلة من جلوسنا جميعا هنا، في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، لنشهد والأمل يحدونا المستقبل المزدهر لأنغولا ومنطقتنا، وبنقل المهمة من بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وبالنسبة للعديدين منا هنا، من ممثلي الدول المحبة للسلام، فإن اعتماد قرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧) في ٣٠ حزيران/يونيه، كان يعني أكثر من مجرد اعتماد قرار. لقد عنى خطوة لا رجعة فيها نحو السلام وإعادة الإعمار والتنمية في أنغولا والمنطقة. ولم نكن نعرف آنئذ بأن للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) جدول أعمال شريرا ودوافع أخرى.

وإننا نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن عميق القلق إزاء التطورات الأخيرة في أنغولا. ونود أن ندين الأعمال والتصرفات الجبانة التي تهدد دونما شك عملية السلام. فنحن نمقت أعمال العنف والقتل. وإننا نأسف أشد الأسف لتعنت اليونيتا. وأن التقدم البطيء في تنفيذ التدابير التي اتفق عليها من قبل تمثل إشارة واضحة على سوء النية. وإننا نرغب كثيرا في رؤية اجتماع ذي جدول أعمال هام ينعقد في لواندا بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي. ولا يمكن إرجاء هذا الاجتماع أكثر من ذلك. وينبغي أيضا الاسراع في تحويل محطة إذاعة فورغان الذي طال انتظاره. والأهم من ذلك، نود أن نرى إدارة الدولة وقد جرى تطبيعها في أنحاء أنغولا.

والنقطة هنا هي التالية. هناك أمور كثيرة تركت دون حل وتتطلب عملا من جانب اليونيتا لكي تمضي العملية بسلاسة. وليس من مصلحة أحد زيادة في تدهور الحالة. فما فتئ شعب أنغولا يعاني لأمد طويل من أجل تحقيق السلام والازدهار. وأنه يستحق أن يعطى فرصة. ويتعين على مجلس الأمن أن يبعث برسالة واضحة ولا لبس فيها لليونيتا ولجميع أعداء السلام بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي في هذا المنعطف الدقيق من عملية السلام. وفي هذا فإننا نتشاطر آراء الأمين العام إزاء طريقة استجابة المجتمع الدولي. ونحن نؤيد توصياته. ونؤيد أيضا جميع التدابير التي اتخذها مجلس الأمن، بما فيها تلك التدابير المتخذة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ولا يزال دور المجتمع الدولي في الحالة في أنغولا هاما وضروريا. وإننا نشيد مرة أخرى بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد اليوني بلوندين بيي، وجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والمنظمات الإنسانية، إذ أنهم باخلاصهم وبمواجهتهم للخطر وتعريض حياتهم للخطر، ارتقوا إلى مستوى التحدي بمرونة وتفان رائعين. ونود كذلك أن نعترف بالدور الهام لدول الترويكا في عملية السلام. وإننا نحيي عزمها في معالجة أكثر الحالات دقة.

ولكن، واحسرتاه، كيف يمكن للمرء أن يفسر قصة إعادة زرع بذور الموت الزؤام التي تسمى بالألغام البرية فمن ذا الذي لا يمكن أن يخطر بباله أبدا أو أن يشعر أنه في زماننا وأيامنا - في ظل هذا المزاج الذي يسود عالما متحضرا ينمو، ويخطو خطواته إلى القرن المقبل - أنه ليس بمقدور أحد أن يزود بالألغام أو يحض على توفيرها فعلا في أنغولا أو في أي جزء من العالم في هذه اللحظة المحددة. فمن بإمكانه في الواقع أن يلتفت إلى الوراء ويفكر حتى بهيروشيما أو ناغازاكي: لأن هذا يوازي أي لغم يـُزرع في براري أفريقيا في هذه اللحظة المعينة.

ولا تزال أنغولا تشكل جوهرة في منطقة الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الافريقي. إن السلام الدائم في أنغولا هو وحده الكفيل بتمكين المنطقة من تحقيق أحلامها في السلام والتنمية. وأن شعب أنغولا، في معاناته ويأسه الطويلين، يستحق أن يحقق هذا الحلم معنا جميعا. وإننا ندعو الله بأن الرسالة التي سيرسلها مجلس الأمن إلى يونيتا خصوصا ستفضي إلى النتائج المرجوة.

وإننا نؤيد مشروع القرار ونأمل أن يبادر إلى تأييده أولئك الذين يدعمونه، كما فعلوا حقا طوال هذا الوقت الذي كنا نجتمع فيه هنا. ولنتوجه بالصلاة من أجل السلام والازدهار في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ملاوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي وأدعوه للعودة إلى المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن استهل بياني بالاشادة مرة أخرى اشادة خالصة بالعمل الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام السيد بلوندين بيي، على جهوده المتواصلة من أجل ابقاء عملية السلام الأنغولية في مسارها. وأن الدور الهام للدول المراقبة الثلاث يستحق الاعتراف به أيضا.

تجري مناقشتنا اليوم وسط تطورات مقلقة على وجه الخصوص في دولة أنغولا الشقيقة المحاصرة. وأن تقرير الأمين العام عن أنغولا الوارد في الوثيقة S/1997/640 يحدد النغمة الملائمة لهذه المناقشة، وهي نغمة قاتمة حقا.

ما فتئت الأمم المتحدة طوال السنوات الثلاث المنصرمة تستثمر مقدارا كبيرا من الموارد السياسية والمادية في أنغولا بهدف تنفيذ بروتوكول لوساكا. وما برحت البرازيل مشاركا نشطا في هذه الجهود وظلت ملتزمة التزاما راسخا بعملية السلام خلال هذه الفترة بكاملها. لقد كنا حاضرين لدى التوقيع على بروتوكول لوساكا وأصبحنا من الدول الأساسية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا منذ انشائها. وان اشتراكنا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا يقدم دليلا آخر على مشاركتنا التي لا تكل في الجهود المتعددة الأطراف لتسوية الأزمة الأنغولية بالوسائل السلمية.

لقد فرض الصراع مستوى من العنف والوحشية غير مقبول على الشعب الأنغولي. وعلى أولئك المسؤولين عن إطالة أمد العذاب في أنغولا أن يواجهوا عواقب تصرفاتهم الجائرة. ونحن مقتنعون بأن الأمة الأنغولية هي أكثر من مستعدة للتغلب على الصدمات التي خلفتها سنوات من الحرب. ونعتقد أن خلق العقبات الذي لا مبرر له في طريق السلام لابد من أن يواجه أشد التأنيب حزما من جانب المجتمع الدولي.

لقد امتـُحن صبر المجتمع الدولي إلى الحد الأقصى ولذا تـُرك مجلس الأمن ولا خيار أمامه إلا أن يلجأ إلى التدابير الواردة في النص المطروح أمامنا.

إن الموقف البرازيلي بصدد العقوبات معروف جيدا. ولا ينبغي أن يـُنظر إلى العقوبات كغاية في حد ذاتها، إذ هي وسيلة خطرة يجب ادخارها للمواقف البالغة الخطورة. ويمكن لفرض العقوبات أن ينجم عنه آثار مؤذية للسكان الأبرياء وللبلدان المجاورة، لذا يجب ممارسة أشد أنواع الكبح حينما يدور التفكير في أي إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويجب النظر إلى العقوبات كأداة من أدوات المرجع الأخير حينما يتضح أن الجهود الدبلوماسية لم تعد مجدية.

بيد أنه أصبح واضحا أننا نواجه في أنغولا مثل هذا الوقف. والإطار الذي قدمه بروتوكول لوساكا يُقوض بشكل منظم من جانب الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام (يونيتا). وباعتباره الطرف المسؤول عن إحباط الخطوات الرئيسية نحو اقامة السلام، لابد من أن يعتبر يونيتا مسؤولا، ولابد من أن يعتبر السيد سافيمبي مسؤولا.

ولو كانت نصوص بروتوكول لوساكا قد روعيت كما يجب، لما كان مشروع القرار المطروح أمامنا ضروريا. ولو كانت الانتهاكات ذات طبيعة أقل أهمية، لما رأت هذه النصوص ضوء النهار. ويمكن للقرار ألا يُطبق لو أن يونيتا، حتى هذه الساعة المتأخرة دلل بموقف لا ريب فيه حقا عن مراعاته لالتزاماته نحو شعب أنغولا والمجتمع الدولي. وإن غدت هذه التدابير نافذة المفعول، فلن يلوم يونيتا إلا نفسه لقصر نظره وجشعه.

ورغما عن أن أي إعراب عن التفاؤل في هذه المرحلة قد يبدو لا مبرر له، فما زلنا نعتقد أن السلام والرخاء لكل الأنغوليين في متناول اليد. لقد جدت أحداث هامة في الجنوب الأفريقي يبدو أنها تبشر بحقبة جديدة من المصالحة بين المتحاربين السابقين. وفي ضوء الأحداث في البلدان المجاورة، يمكن اليوم أن نعزز الأمل في أن تحل الديمقراطية والتنمية والبعث الحق للثقافة الافريقية محل الاضطهاد والحرب الأهلية والتمييز المؤسسي. وكبلد ذي شعور عميق بالافتخار بتراثه الأفريقي ووشائجه التاريخية العميقة بأنغولا، فإن تضامننا مع كل الساعين بصدق إلى السلام في تلك الأمة التزام قوي ودائم. إن السلام في أنغولا أولوية بالنسبة لحكومتي.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج بقائمتي هو ممثل الأرجنتين. وأدعوه إلى أخذ مقعد على طاولة المجلس والقاء بيانه.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمح لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن أطيب التنميات لكم وأن أهنئكم على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس. وهذا يعكس التزامكم الشخصي والمهني بالبحث عن حلول توافقية وبرغماتية وهذا هو سمة من سمات بلدكم طوال تاريخه.

اسمح لي أيضا أن أطلب إلى السفير دالغرين ممثل السويد أن ينقل إلى سلفه، السفير أوسفالد، امتناني لأن رئاسته كانت مثالا للشفافية والتفاني.

في ١٦ نيسان/أبريل هذا العام، اشتركنا في مناقشات مجلس الأمن بصورة مرضية. وبدا أن الأمل في مستقبل من السلام والاستقرار والحوار بدأ يبزغ في الأفق الأنغولي. وشجع هذا الأمل تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة القومية الجديدة في ١١ نيسان/أبريل، ومشاركة نواب يونيتا في الجمعية الوطنية وبدء تطبيع إدارة الدولة. ودلل إحلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في ٣٠ حزيران/يونيه على الاعتراف بالاختتام الناجح لمرحلة، وهي المحافظة على السلام في أنغولا، وببدء مرحلة جديدة، وهي ترسيخ السلام وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

ورغما عن هذه الدلالات الإيجابية، ما يزال أمامنا عمل هام.

بيد أننا كنا واثقين من أن القادة قادرون على تسوية خلافاتهم بنية طيبة. غير أننا قرأنا بقلق في التقرير الأخير للأمين العام أنه

> "منـــذ توقيع بروتوكول لوساكـا وعملية السلم في أنغولا تواجه عددا من الصعوبـات الكبـــرى". (S/1997/640، الفقرة ٣٨)

ويوضح الأمين العام أيضا أن يونيتا لم ينفذ التعهدات التي تعهد بها في لوساكا أو الالتزامات التي نشأت من قرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧).

ونتيجة لهذا، يبدو أن جوا من التوتر وعدم الثقة قد استحوذ على البلد. ولم تتوقف المواجهات، ووردت التقارير عن أنشطة تعبئة القوات، وغدا عمل التحقق لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وخاصة في المناطق التي يتحكم فيها يونيتا، خاضعة للقيود. وفي المجال السياسي، فإن بسط إدارة الدولة عبر البلد يواجه مأزقا حقيقيا.

ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يظل غير عابئ إزاء ركود عمية السلام في أنغولا. ولهذه الأسباب، فإن الوقت موات لحث حكومة أنغولا ويونيتا على تتويج عملية المصالحة. فكل منهما مسؤول عن نجاحها، وعليه أن يكف عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى استئناف الصراع المسلح. وفي هذا السياق، نطلب إلى يونيتا أن تتمعن الأسباب التي أدت بمجلس الأمن إلى النظر في تدابير جديدة واستثنائية اليوم. وختاما، نحث الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي، مرة أخرى، على الاجتماع في أنغولا متوجهين نحو المستقبل.

وفي الختام، نود أن نعرب عن امتناننا للجهود التي قام بها الأطراف الثلاثة، المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال، والممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي ممثل مالي. ونعرب أيضا عن نفس الامتنان للبلدان المساهمة بقوات، وخاصة شقيقتنا جمهورية البرازيل، وهي مشاركة رئيسية. وأخيرا، نضع ثقتنا الكاملة في الأمين العام لالتزامه الشخصي بهذه القضية الافريقية الهامة.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين لكلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

المتكلم التالي المدرج بقائمتي هو ممثل لكسمبرغ وأعطيه الكلمة الآن.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا إلى تأييد هذا البيان، الذي تؤيده النرويج أيضا.

بالرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي طوال أكثر من ثماني سنوات حتى الآن من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، لا تزال عملية السلام في أنغولا تواجه مصاعب خطيرة. فتدهور الحالة الأمنية وحالات التأخير المستمرة في تنفيذ بروتوكول لوساكا بلغت حدا جعل الأمين العام يقول في تقريره إن عملية السلام تمر حاليا بأخطر مرحلة لها منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا.

والاتحاد الأوروبي يحس ببالغ القلق إزاء استمرار التوتر في أرجاء البلاد، مما يعرض للخطر التقدم الذي أحرز خلال العامين والنصف الأخيرين. ويحث الاتحاد بشدة الحكومة الأنغولية ويونيتا على وجه الخصوص أن يبذلا قصارى جهدهما لتحسين الحالة وأن يمتنعا عن استخدام القوة.

وقد مضى ما يزيد من ستة أسابيع منذ اتخاذ القرار ١١١٨ (١٩٩٧)، وبالرغم من التذكيرات المتكررة، ولا سيما عن طريق بيانات رئيس مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي والوساطة من أجل عملية السلام من جانب المجموعة الثلاثية للمراقبين، لم يمتثل يونيتا حتى الآن لمطالب المجتمع الدولي. فالمعلومات المقدمة للجنة المشتركة فيما يتعلق بقوام القوات المسلحة ليونيتا، ومد نطاق إدارة الدولة وأنشطة محطة فورغان، ليست مكتملة وليست جديرة بالثقة، ولا يزال يونيتا يعرقل سير برنامج التسريح.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد لرفض يونيتا المستمر الامتثال لالتزاماته، ويعتبره أمرا غير مقبول. فهذه المماطلة تبعث شكلا خطيرا في صدق التزامه بعملية السلام وتجعل فرض مجلس الأمن لتدابير إضافية، بناء على قراراته السابقة، وبخاصة القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أمرا ضروريا.

ويناشد الاتحاد الأوروبي بإلحاح قيادة يونيتا أن تستفيد من فترة السماح السابقة لفرض التدابير الصارمة التي ينص عليها القرار المعروض على المجلس بأن تقدم بالكامل المعلومات المطلوبة عن أفرادها المسلحين، وأن تقوم بتسريح جميع قواتها، وتسمح باستعادة إدارة الدولة في جميع أنحاء البلاد، وتحويل محطة فورغان إلى محطة إذاعية محايدة. وإذا ما أخفق الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في الوفاء بالتزاماته، يجب فرض التدابير التي قررها مجلس الأمن والتحقق منها بالكامل.

ونظرا للحالة الأمنية، يؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا اقتراح الأمين العام بتأجيل انسحاب الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في أنغولا وأن تبقى

قوة عسكرية يبلغ قوامها ٦٥٠ ٢ فردا في البلد من أجل ضمان إكمال عملية التسريح.

وفي هذا الصدد، يشاطر الاتحاد الأوروبي الأمين العام وجهة نظره من أن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي من شأنه أن يساعد كثيرا في تحسين المناخ السياسي وتقدم عملية المصالحة الوطنية.

ولقد قدم الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية موارد كبيرة لمساعدة الشعب الأنغولي في تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية والإنعاش الاقتصادي. ونحن نشعر بالجزع خصوصا بسبب الهجمات الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. ويتحتم ضمان حرية حركة الموظفين الدوليين وسلامتهم وأمنهم، وضمان سلامة وأمن برامجهم ومؤسساتهم.

إن مستقبل علمية السلام يتوقف أساسا على الحكومة الأنغولية والاتحاد الوطني، اللذين يتوجب عليهما الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى استئناف القتال. وفي ضوء الحالة الراهنة يتطلع المجتمع الدولي قبل كل شيء إلى الاتحاد الوطني ليفي على وجه يجدر بالثقة، وبلا شرط، بالتزاماته الأساسية المعقودة بموجب بروتوكول لوساكا.

ويود الاتحاد الأوروبي أخيرا أن يشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، وبالدول المراقبة الثلاث، وجهودهم من أجل تحقيق سلام دائم في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت للتو رسالة من ممثلة غينيا تطلب فيها دعوتها إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذه الممثلة إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لها حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة كامارا (غينيا) المقعد المخصص لها في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ليسوتو. أدعوه إلى أن يأخذ مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد مانغويلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما لاحظتم على الوجه الصحيح، سيدي، فقد تكلم ممثل أنغولا بالنيابة عنا عندما توجه بالتهنئة اليكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. إنه لمما يسعدنا حقا أن نراكم تترأسون إدارة المداولات بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وإن ليسوتو وبقية بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستواصل تكريس جهودها من أجل تحقيق السلام في أنغولا، مدركة أن الاستقرار مطلب أساسي لعملية التنمية والتحول الديمقراطي في منطقتنا دون الإقليمية. وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين بتقديم تهاني وفدي إلى سلفكم على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

قبل أسابيع قليلة أصدر المجلس بيانا يدين فيه المعاملة السيئة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني. وجاءت تلك الإدانة في أعقاب البيان المشترك بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وممثلي الدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من الجهود المضنية للمجموعة الثلاثية والسيد بلوندين بيي، عجز الاتحاد الوطني عن إزالة العقبات المتبقية أمام التنفيذ النهائي لبروتوكول لوساكا.

لقد أطلع وفدي على تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وأحاط به علما مع القلق العميق، ومن الواضح مما جاء فيه أن عملية السلام في أنغولا يجري الانحراف بها عن مسارها، وأنه ما لم يتم القيام بعمل حاسم فستبوء بالفشل. ونحن نشعر بخيبة الأمل أنه في أقل من ستة شهور منذ أداء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية للقسم، الأمر الذي رحبنا به بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح، تحطمت مرة أخرى آمال الشعب الأنغولي

المشروعة في السلام بسبب عجز يونيتا عن الامتثال التام لقرارات المجلس ولالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. ويساورنا القلق بصفة خاصة من أن تنتشر التوترات بسرعة من شمال أنغولا إلى المحافظات الوسطى والجنوبية، وتشكل بالتالي تهديدا خطيرا لعملية السلام.

وأصبحت الحالة تبعث على المزيد من القلق بسبب اخفاقات يونيتا المستمرة عن تقديم معلومات عن قوام فصائل الأمن التابعة له وأماكنها وعما يطلق عليه "شرطة الألغام"؛ وعجزه عن ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية، وكلها أمور ضرورية لعملية السلام. ومما لاشك فيه أن المجتمع الدولي أصبح بصورة متزايدة يضيق ذرعا بتعنت يونيتا وعدم رغبته في الوفاء بالتزاماته. وتشمل المسائل الرئيسية المعلقة تطبيع إدارة الدولة في سائر أنحاء البلد، وتحويل محطة فورغان إلى محطة إذاعية محايدة، والتحول التام ليونيتا إلى حزب سياسي.

ليس هناك شك في أنه منذ توقيع بروتوكول لوساكا في عام ١٩٩٤، قطع هذا المجلس، ومن خلاله المجتمع الدولي، شوطا بعيدا واستثمر الكثير سعيا وراء إحلال السلام في أنغولا. وعلى مر الأعوام، شددنا على أهمية التنفيذ العاجل للمهام المتعددة المعلقة التي ينص عليها بروتوكول لوساكا. وقد ناشدنا يونيتا وانتظرنا أن يمتثل لالتزاماته. وذهب كل ذلك سدى، ولم تجد مناشداتنا آذانا صاغية، وهو ما أدى إلى شعورنا العميق بالإحباط من بطء التقدم في عملية السلام.

وفي هذه الآونة الحرجة من عملية السلام في أنغولا، يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن إظهار تصميمهما والتزامهما بعملية السلام الأنغولية بإرسال رسالة حازمة وواضحة ليونيتا بأن المزيد من المماطلة لن يحتمل. وقد حان الوقت لكي يرغم المجلس يونيتا على الوفاء الكامل والعاجل بالتزاماته وبقرارات المجلس. وينبغي القيام بعمل حاسم لكفالة أن يكف يونيتا عن اتباعه أساليب التأخير ويتعاون تعاونا كاملا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ويجب كفالة حرية انتقال وسلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وغيرهم من الأفراد الدوليين؛ وينبغي ليونيتا الكف عن زرع الألغام وإعاقة أنشطة التحقق التي تقوم بها البعثة.

ولهذه الأسباب نرحب بمشروع القرار المعروض على المجلس اليوم، الذي يتناول في رأينا بعض هذه القضايا. فهو يدعو يونيتا إلى تقديم معلومات مفصلة وموثوق بها عن قوام أفراده المسلحين الذين لم يتم إبلاغ الأمم المتحدة عنهم من قبل بغية التحقق منهم ونزع سلاحهم، وتسريحهم. ونأمل أن يمتثل يونيتا لهذا النداء بالتوقف عن استعادة قدراته العسكرية. وإضافة إلى ذلك، يعلن مشروع القرار صراحة أن إجراءات أخرى أشد ستتخذ إذا اقتضى الأمر لإحلال السلم في أنغولا. ويؤكد وفدي استعداده لدعم فرض تدابير إضافية لو بقي يونيتا على عناده.

وأهم من ذلك كله أن مشروع القرار موجه للدول الأعضاء التي عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتقييد حركة أفراد يونيتا. والتدابير المقترحة في مشروع القرار لا يمكن أن تنجح دون تعاون الدول. ومن ثم نحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ هذه التدابير ومضاعفة جهودها للالتزام بالتدابير التي فرضها المجلس في وقت سابق.

ويود وفدي أيضا أن يؤكد دعمه لاقتراح الأمين العام الداعي إلى بقاء وحدات الأمم المتحدة العسكرية في البلد حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ونحن مع الرأي القائل بأن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي من شأنه أن يدل بوضوح على التزام الزعيمين بالمضي بعملية السلام قدما، ومن ثم ندعو الممثل الخاص للأمين العام لمواصلة جهوده لتشجيع الطرفين على الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

وأختتم بياني بالإعراب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الوافي. وأتقدم أيضا بشكر وفدي وتهانئه الصادقين للأستاذ أليون بلوندين بيي، ولأعضاء الفريق الثلاثي، ولأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، لدعمهما وإخلاصهما الثابتين لعملية السلام الأنغولية. وكذلك نعرب عن امتناننا للمجتمع الدولي لما يقدمه من دعم قيم ومساعدة لشعب أنغولا وهو يسعى جاهدا لبلوغ السلام الدائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليسوتو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل موزامبيق، وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يحذو حذو المتكلمين السابقين في الإعراب لكم، يا سيدي الرئيس، عن التهانئ الصادقة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس الحالي. ونشعر بسرور خاص ونحن نراكم تترأسون المداولات بشأن البند الهام من جدول الأعمال المعروض على هذه الهيئة اليوم. ونود أيضا أن نتقدم بالتهنئة لسلفكم على الطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

في آخر مرة خاطبنا فيها مجلس الأمن، أعلنا ابتهاجنا بتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بوصف ذلك خطوة هامة نحو الاستقرار وتطبيع الحالة في أنغولا، وهو ما يضع حدا للسنوات الطويلة من المعاناة في ذلك البلد الشقيق.

ونلاحظ اليوم بكثير من القلق وخيبة الأمل أنه منذ آخر اجتماع لمجلس الأمن لم يحرز تقدم أساسي في عملية السلام الأنغولية، رغم الخطوات الهامة التي اتخذت بالفعل. إن التوتر العسكري المستمر الذي يشهده البلد كله تقريبا يؤثر تأثيرا خطيرا جدا على السعي نحو الاستقرار وتطبيع الحياة في أنغولا.

وبعد أن قرأنا بإمعان التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، نجد للمرة الثانية أن عملية السلام الأنغولية تواجه عقبات بسبب استمرار مماطلة يونيتا في تنفيذ جوانب هامة من بروتوكول لوساكا. والتوتر العسكري يتصاعد. ويواجه تطبيع إدارة الدولة على امتداد البلد مشاكل خطيرة بسبب عدم تعاون يونيتا. ولم يحرز تقدم في تحويل محطة إذاعة فورغان التابعة ليونيتا إلى محطة محايدة، رغم وعود يونيتا المتكررة بإيجاد حل مقبول من الطرفين. وأدى التوتر السائد إلى حالة من عدم الأمن وانعدام الثقة، وهو ما يؤثر على عملية المصالحة وإعادة بناء البلد وتنميته.

ونحن نناشد يونيتا وحكومة أنغولا الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تجدد القتال، وهو ما يمكن أن يتسبب في مزيد من المعاناة لشعب أنغولا المعذب.

ونناشد يونيتا الوفاء بالتزاماته في تنفيذ الجوانب الهامة في بروتوكول لوساكا، مثل الإزالة الكاملة للطابع العسكري عن يونيتا، وإكمال تسريح بقية قوات يونيتا، والتعاون مع الحكومة على استعادة إدارة الدولة على امتداد البلد، وتحويل محطة إذاعة فورغان إلى محطة محايدة، والتحويل الحقيقي ليونيتا إلى حزب سياسي.

إن وفدي يؤيد توصية الأمين العام الداعية إلى تأجيل انسحاب وحدات الأمم المتحدة العسكرية من أنغولا بغية منح الطرفين فرصة إضافية لإكمال عملية السلام، ونؤكد الحاجة إلى كفالة أمن أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الدوليين. إلا أن هذا التأجيل لا ينبغي النظر إليه بوصفه تساهلا من المجتمع الدولي إزاء أعمال المماطلة في عملية السلام الأنغولية.

ونأمل أن يواصل مجلس الأمن ممارسة سلطته وأن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة الامتثال الكامل لمقرراته، بما في ذلك أحكام قراره ١١١٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وبيان الرئيس المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧.

إن وفدي يعرب عن تقديره للجهود التي بذلها كل من الممثل الخاص للأمين العام وممثلي الدول المراقبة لوضع عملية السلام الأنغولية على مسارها الصحيح. ونعرب كذلك عن تقديرنا للبيان الذي أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧، والمتصل بعملية السلام في أنغولا.

ونناشد المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم للشعب الأنغولي لمساعدته على تجاوز الحالة الحرجة التي يواجهها الآن. ونحن من جانبنا، سنظل على التزامنا التام، وسنظل نقدم دعمنا المتواضع لكن الثابت لاشقائنا وشقيقاتنا في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل زمبابوي. وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر زمبابوي بالقلق العميق إزاء التطورات التي وقعت مؤخرا والجارية في أنغولا. إن عملية السلام، التي نعلق عليها جميع آمالنا في تحقيق الاستقرار والرخاء في أنغولا، لم تفقد زخمها فحسب بل باتت في الأشهر القليلة الماضية معرضة لخطر شديد ومهددة بالانهيار. إن تجدد الحرب الأهلية احتمال مخيف لا يمكن استبعاده.

لقد استغرق الامتثال الكامل للالتزامات المقطوعة بموجب بروتوكول لوساكا وقتا طويلا للغاية، وخاصة بالنسبة ليونيتا. وقد أدى هذا، بالإضافة إلى ما نتج عنه من تجدد الأعمال العدائية المتفرقة والبلاغات والشائعات عن تكديس الأسلحة، وحملات التجنيد ومخيمات التدريب، إلى تقويض عملية السلام في أنغولا بصورة خطيرة.

إننا نضم صوتنا إلى المجتمع الدولي في مطالبة يونيتا بأن تنفذ على الفور التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا، بما في ذلك تسريح جميع قواتها المسلحة وما يطلق عليها شرطة الألغام ودمجها في الجيش الوطني، وتحويل محطة إذاعة فورغان التابعة لها إلى مرفق إذاعي محايد، والتعاون التام في عملية تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء أنغولا.

وأود أن أذكر بأن مجلس الأمن أوشك في مناسبات عديدة على تطبيق إجراءات عقابية على يونيتا بسبب اخفاقه المستمر في الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه بحرية في إطار بروتوكول لوساكا. وعموما حققت عملية السلام في أنغولا تقدما بصورة متقطعة، وكان ذلك يعود كثيرا إلى تباطؤ يونيتا، بالإضافة إلى الخطوات الرمزية والتي تتخذ في اللحظات الأخيرة ردا على التهديدات الدولية باتخاذ تدابير أكثر قساوة وتزايد الضغط للإبقاء على عملية السلام حية. وبالطبع، لا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع، ناهيك عن سيطرته. ولذلك فإننا نناشد كل من يستطيعون الإسهام في المساعدة على وضع عملية السلام على مسارها الصحيح أن يفعلوا ذلك.

وفي هذا الصدد، تؤيد زمبابوي تأييدا تاما قرار مجلس الأمن بتطبيق تدابير عقابية وقسرية على يونيتا، ويحث المجلس على أن يعتمد بالإجماع مشروع القرار المعروض عليه الآن. وإننا نشعر بالاستياء إزاء سجل أداء اليونيتا، ونود في الوقت ذاته أن نؤكد من جديد على التزامنا بضمان عدم جعل عملية السلام في أنغولا ومصير ذلك البلد عرضة لمزيد من الخطر بسبب المصالح الأنانية أو التعصبية الضيقة.

وفي هذه الأثناء، نناشد شعب أنغولا أن يتحلى بأقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تجدد القتال.

وأخيرا، تؤيد زمبابوي توصية الأمين العام بإرجاء انسحاب الوحدات العسكرية للأمم المتحدة من أنغولا حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، على أن يكون مفهوما أن الانسحاب سيكتمل في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، مع مراعاة الحالة في الميدان والتقدم المحرز في انجاز ما تبقى من جوانب عملية السلام ذات الصلة. ووفقا لذلك، قامت زمبابوي بالفعل بإبلاغ الأمين العام بأن وحدة مراقبيها، وكذلك قائد القوة اللواء فيليب سيباندا، سيظلان تحت تصرف بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ما لا يزيد عن أربعة أشهر اجتمع ممثلو الدول الأعضاء في هذه القاعة للاعتراف بحدوث طفرة في عملية السلام الأنغولية. وقد حمل تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في طياته الوعد باحتمال الوفاء في وقت قريب بالعناصر المتبقية من بروتوكول لوساكا واحتمال وصول الحرب التي استمرت ثلاثة عقود إلى نهايتها قريبا.

وأود أن أعرب عن قلق كندا العميق إزاء الحالة المتوترة للغاية في أنغولا. فالهشاشة المتزايدة لعملية السلام تبعث على القلق، والمعاناة المستمرة لشعب أنغولا تستحق الشجب. فهذا الشعب بحاجة إلى العيش في بيئة مستقرة وآمنة وهو يستحق ذلك.

إننا نرحب بالتقرير المرحلي للأمين العام، ونوافق تماما على ملاحظته بأن

"التقـدم الذي تم إحرازه خلال السنتين ونصف السنة الماضيـة يتقوض بشدة تحت وطأة التوترات المستمـرة في جميـع أنحاء البلاد" (S/1997/640، الفقرة ٣٨)

وعلى قوله بأن تدهور عملية السلام ناجم أساسا عن تباطؤ اليونيتا في تنفيذ التزاماته المقررة بموجب بروتوكول لوساكا. والطرفان يتحملان مسؤولية إبداء أقصى قدر من ضبط النفس. وكمسألة ملحة، تحث كندا بقوة الطرفين، وبالأخص يونيتا، على وقف المجابهة، والدخول في حوار بناء والعمل بسرعة على تنفيذ الأحكام المتبقية من بروتوكول لوساكا.

إن الاتفاق الذي أبرمه الفريق المركزي المشترك بين القطاعات بتاريخ ١٨ آب/أغسطس لوضع خطط تطبيع إدارة الدولة دليل نرحب به على أن التقدم لا يزال ممكنا. وينسحب هذا أيضا على تقرير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا عن انخفاض برامج الكراهية التي يبثها راديو اليونيتا. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير من جانب اليونيتا لتنفيذ بروتوكول لوساكا نصا وروحا، بما في ذلك التدابير المتصلة بالإعلان ونزع سلاح مقاتليه وتسريحهم.

إننا نؤيد إصرار مجلس الأمن على أن ينفذ يونيتا على الفور الالتزامات المحددة في مشروع القرار المعروض على المجلس وندعم اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن لفرض الجزاءات المحددة في مشروع القرار إذا فشل اليونيتا في اتخاذ الخطوات المحددة التي لا رجعة فيها المنصوص عليها في مشروع النص.

وتحرص كندا على علاقتها مع أنغولا. وكان من دواعي سرورنا بوجه خاص أن نعمل مع الأنغوليين لمعالجة إحدى أسوأ حالات الألغام المضادة للأفراد في العالم عن طريق توفير الدعم المالي لترويج الوعي بالألغام وإزالتها. ونشعر بالقلق العميق إزاء التقارير التي تفيد بزرع ألغام جديدة في بعض أجزاء البلد. وإذا تأكدت صحة هذه التقارير، فإن ذلك سيمثل نكسة لأنغولا التي نعتقد أن فيها بالفعل أكبر عدد من مبتوري الأوصال بسبب الحوادث المتصلة بالألغام في أي بلد في العالم، من الناحيتين المطلقة والنسبية. وستمثل أيضا نكسة للجهود العالمية لعكس مجرى آفة الألغام المضادة للأفراد.

لقد شعرت كندا بالإعجاب والسعادة على السواء إزاء تقدم السلام والاستقرار في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ وقد زرع ذلك بذور زيادة الرفاهية في القارة. وأخذت البلدان والمؤسسات الأفريقية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، مركز الصدارة في هذه العملية. ونحن نضم صوتنا إلى القادة الأفارقة في الدعوة إلى السلام والمصالحة في أنغولا وندعو جميع الأنغوليين إلى المشاركة في تحقيق الرخاء الذي لا بد أن يجلبه مناخ السلام على بلدهم الثري بالنعم.

وإننا نضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في توجيه الشكر للأمين العام وممثله الخاص السيد بلوندين بيي، وممثلي الدول الثلاث المراقبة - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - على جهودهم المستمرة لمساعدة الشعب الأنغولي في تحقيق السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام يسترعي الانتباه إلى الحالة الأمنية المتدهورة في أنغولا، التي إذا لم تتوقف، يمكن أن تترك أثرا سلبيا على الجهود الجارية المبذولة، من جانب الممثل الخاص للأمين العام وممثلي الدول الثلاث المراقبة، لنزع فتيل التوترات العسكرية والسياسية السائدة.

ففي نيسان/أبريل من هذا العام انضمت جنوب أفريقيا إلى المجتمع الدولي في الترحيب بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين، وهذا حدث هام جدا رأينا فيه فاتحة حقبة سلام جديدة في أنغولا. ومنذ ذلك الحين ونحن نأمل بأن يؤدي إدماج يونيتا في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين المنشأة إلى التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا ويرسي بالتالي الأساس لسلام دائم. إلا أن التوترات الحالية التي تؤثر تقريبا على البلد برمته، وكما جسدها تقرير الأمين العام، يبدو

أنها تناقض تفاؤلنا بل وتشير إلى اتجاهات من شأنها أن تعكس المكاسب التي سبق وأن تحققت. وبالنسبة للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فإن تطبيع إدارة الدولة والسلام في أنغولا هما شاغل ذو أولوية، لأنهما قد يشكلان مساهمة هامة في توسيع حدود الاستقرار لتشمل منطقتنا دون الإقليمية برمتها.

ومع أن المجتمع الدولي يواصل بذل جهود تستحق الثناء، فإن نجاح عملية السلام يتوقف على التزام الطرفين التزاما تاما. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا على وجهة النظر التي يجري التمسك بها بقوة، وهي أنه ينبغي للرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي أن يجتمعا على الأرض الأنغولية. ونعتقد أن هذا الاجتماع الذي طال انتظاره من شأنه أن يوفر فرصة للزعيمين للتغلب على العقبات الرئيسية أمام تنفيذ اتفاق لوساكا ويساعد في دفع عملية السلام إلى الأمام. وينبغي عمل كل ما في الإمكان لكفالة عقد هذا الاجتماع كمسألة تتسم بطابع الاستعجال. ومن أجل تهيئة مناخ مؤات لهذا الاجتماع، من الأهمية بمكان أن يتقيد الطرفان بوقف إطلاق النار والامتناع عن القيام بأية أعمال عدائية.

ومن الأساسي أن تقدم اليونيتا إلى اللجنة المشتركة معلومات دقيقة وكاملة عن الأسلحة التي بحوزتها وعن قوام الأفراد الذين ما زالوا ينخضعون لسيطرتها. وينبغي لليونيتا أيضا أن تضمن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأن تتوقف عن فرض قيود على مهام التحقق والمراقبة التي تضطلع بها، فهذا المسلك يعيق عمل اللجنة المشتركة، ونتيجة لذلك، يشكل عائقا خطيرا أمام عملية السلام.

وإن مسألة عملية نزع الأسلحة تظل تمثل التزاما أساسيا بموجب بروتوكول لوساكا. إلا أن انعدام التعاون من جانب اليونيتا عمل على تأخير تسجيل مقاتليها لدى الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك، فإن دمجهم في القوات المسلحة الأنغولية، ما زال يتعين عليه بلوغ الرقم المحدد. وبالإضافة إلى ذلك فإن حشد الموارد العسكرية من جانب اليونيتا، والحفز على التجنيد وزيادة الدعاية العدائية هي أنشطة تؤكد على خطـــورة الحالة. ونظرا لهذا الجو المتوتر، فإنه لمما لا يثير الدهشة أن تقع هجمات عسكرية بين اليونيتا وعناصر من القوات المسلحة الأنغولية. وفي الواقع أنها لمسألة تثير قلقا بالغا أن هذه الهجمات أسفرت عن تدمير قرى ووفاة مدنيين أبرياء. وهذه الصدامات لا تبشر بالخير لعملية السلام وهي تعمل فقط على زيادة خطر نشوب صراع حقيقي، وبالتالي تدلل على الحاجة الملحة للإسراع بعملية التسريح لكل من قادة اليونيتا وضباط الشرطة الأنغولية.

ويجدر ألا يغيب عن البال أن اليونيتا تعتبر إلى حد كبير مسؤولة عن الحرب الأهلية التي سببت الدمار والكثير من الآلام والمعاناة لشعب أنغولا. وفي ضوء التجربة المريرة، وأخذا في الاعتبار المناخ الذي تولده حاليا أنشطة اليونيتا، فقد يبدو من المنطقي لهذه الهيئة أن تمارس أقصى الضغوط على اليونيتا لكي تحترم التزاماتها. ولذا فإننا نعتقد أنه لا ينبغي أن يسمح لها بمواصلة انتهاك بروتوكول لوساكا دون عقاب. لقد آن الآوان لكي يتصرف مجلس الأمن بصورة حاسمة وبطريقة تضمن وفاء اليونيتا بالتزاماته. فمحاولات استرضاء المجلس من خلال تقديم تنازلات جزئية وغير كافية عشية اجتماعه الهام لم يعد من الممكن بعد الآن التسامح ازاءها.

ولهذا السبب تؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار المعروض على المجلس. ونؤيد كذلك توصية الأمين العام بأن يؤجل مرة أخرى سحب الوحدات العسكرية للأمم المتحدة من أنغولا والإبقاء على عدد كبير من الأفراد العسكريين حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ لكي توفر للأطراف فرصة أخرى لاستكمال تنفيذ بروتوكول لوساكا. وأن عذاب شعب أنغولا الذي استمر طوال السنوات ينبغي ألا يسمح باستمراره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة التالية المدرجة في قائمتي هي ممثلة غينيا. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية، سيدي الرئيس، أن أوجه اليكم شكر المجموعة الأفريقية، التي يشرفني أن أتكلم باسمها، لانعقاد هذه الجلسة بشأن الحالة في أنغولا. وأود كذلك أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على جهودهم التي لا تكل وأن أشكر الجهود الجديرة بالتنويه التي ما فتئت تبذلها منظمتنا في محاولتها لحسم الحالة في أنغولا.

والتقرير عن الحالة في أنغولا، الذي قدمه إلى المجموعة الأفريقية في ٢٥ آب/أغسطس الممثل الدائم لأنغولا، السفير الفونسو فان دونيم "مبندا"، يبعث على الانزعاج. فحقيقة أن اليونيتا قامت بتجنيد ٢٠٠٠ فرد، وأن هناك، طبقا للتقرير، تسعة مخيمات عسكرية تعمل بشكل كامل، تبعث على القلق.

لقد أقر مجلس الأمن وأعلن أن الشعب الأنغولي يتحمل المسؤولية النهائية عن مواصلة عملية السلام. ولا ينبغي للمجلس أن ينتظر أكثر من ذلك حتى يحترم يونيتا رغباته. وفي حين أن حكومة أنغولا كانت متجاوبة جدا في تلبيتها لنداءات مجلس الأمن والمجتمع الدولي، فقد تبنى يونيتا موقفا يقوم على العناد والتمرد وجعل كل تعاون مرهونا بشروط.

ولم يحترم يونيتا لا قرارات مجلس الأمن ولا رغبات المجتمع الدولي. ولا يزال بروتوكول لوساكا، الذي هيأ الأساس لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، يُنتهك دون عقاب منذ توقيعه.

وقد آن الأوان لأن يقبل يونيتا السلطة الكاملة لمجلس الأمن. وفي حين أن ممثلي يونيتا الأعضاء في حكومة الوحدة الوطنية ما برحوا يضطلعون بدور بناء في أنغولا، كما هو العهد بالوطنيين المخلصين، فإن أولئك الذين أصبحو زعماء لعصابات اللصوصية وسفك الدماء، لا يزالون هم الأعداء الحقيقيين للسلام وللشعب الأنغولي الذي طالت معاناته.

ولا يمكن إنكار أن الشعب الأنغولي يتحمل المسؤولية النهائية عن نجاح عملية السلام. ومع ذلك، فإن من واجب مجلس الأمن كفالة عدم تهديد هذه العملية؛ وإذا ما تعرضت تلك العملية للخطر، فإن على المجلس أن يتخذ كل خطوة من شأنها الحفاظ على السلام.

ولا يمكن أن نسمح بأن تذهب سُدى نتائج العمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به السيد كوفي عنان وممثله الخاص السيد بلوندين بيي لأنغولا لا لسبب إلا لأن يونيتا قد تبنى هذا الموقف غير المتعاون وغير المسؤول. ولذا فإننا نطلب إلى الأمين العام وإلى ممثله الخاص، مواصلة جهودهما الدؤوبة من أجل إحلال السلام والاستقرار والأمن في أنغولا. ونحث مجلس الأمن، حرصا على إحلال السلام في أنغولا، على فرض جزاءات شاملة ومناسبة على يونيتا حماية للسلام الهش السائد حاليا في أنغولا.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو ممثلة غينيا إلى العودة إلى المقعد المخصص لها بجانب قاعة المجلس.

وتود الرئاسة الآن أن تشكر المتكلمين الأفاضل الذين أدلو ببياناتهم حتى الآن على الطريقة التي أثروا بها مناقشات المجلس. وأرى أن من الواضح من المداخلات الـ ١١ التي جرت هذا الصباح أن الذين أدلوا ببياناتهم بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس يتشاطرون، على نحو شامل، نفس النهج الذي يقوم عليه مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه.

وإني أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا. ومالم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأدعو أولا أعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي وهو عضو في مجموعة الدول المراقبة الثلاث بشأن التوصل إلى تسوية في أنغولا، يتوق إلى إحراز تقدم مطرد في عملية إحلال السلام وإلى استعادة السلام والوئام بسرعة في أنغولا. وتجاوز سنوات الصراع العديد في أنغولا لن يكون في صالح شعب ذلك البلد وجميع دول المنطقة فحسب، بل سيكون أيضا من النجاحات الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وللمجتمع الدولي بأسره. وقد عززت الأحداث التي وقعت مؤخرا في أنغولا، وبالتحديد تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين، آمالنا في قرب التوصل إلى تسوية نهائية للصراع.

ومما يبعث على الأسف أن هذه الآمال، بل وتطلعات الأنغوليين أنفسهم إلى مستقبل يعمه الأمن والسلام، لم تتحقق. وأكثر من ذلك، ثمة خطر حقيقي لأن تصاب عملية السلام بانتكاسة. وتدهور الحالة يقتضي تفحصا دقيقا جدا من قبل المجتمع الدولي والأمين العام ويحتاج أيضا إلى جهود مضاعفة من جانب ممثله الخاص وبعثة الأمم المتحدة في أنغولا، ومن جانب الدول المراقبة الثلاث. وفي ضوء التطورات الطارئة على الحالة في الوقت الراهن، فإن هناك مبررات قوية لإدخال تعديلات على عملية سحب الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة من أنغولا.

ومن حق المجتمع الدولي أن يطالب حكومة أنغولا، وأن يطالب، أولا وقبل أي طرف آخر، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بتنفيذ الجوانب المتبقية من عملية السلام تنفيذا تاما ودون إبطاء وبالامتناع عن أي أعمال إضافية قد تؤدي إلى تفاقم الحالة.

وهذا بالتحديد ما كانت تهتدي به روسيا، بالاشتراك مع العضوين الآخرين في مجموعة الدول المراقبة الثلاث في صياغة مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم. ولقد نص مشروع القرار بجلاء على أن يونيتا يتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة. فبسببه أصيب تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا بالشلل التام ولم ترد إلينا أية بيانات موثوق بها عن نزع السلاح والتسريح المقبلين للقوات المسلحة ليونيتا. ولا يقوم يونيتا بتسريح جنوده كما هو مقرر. وقد وردت معلومات تفيد بأنه قد جرى إلحاق جنود مسرحين فعلا بالجيش هم ومواطنين جدد. ولا تزال محطة إذاعة فورغان تبث دعاية عدائية. وما برحوا يضعون العراقيل أمام ممثلي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

والبيان الذي أصدره يونيتا في ١١ آب/أغسطس، وقبل أي شيئ آخر، الأنشطة الفعلية التي تضطلع بها لا تشكل استجابة مرضية للمطالب التي قدمها مجلس الأمن. وهذا كله يؤكد حقيقة أن قائد يونيتا، السيد سافمبي، ليست لديه أية مصلحة في تنفيذ بروتوكول لوساكا وفي تحويل منظمته إلى حزب سياسي حقيقي.

ولقد توافرت للمجتمع الدولي مرارا فرصة تحذير يونيتا من أن هذا الموقف المعرقل غير مقبول، ومتوقعا مراعاة هذه الاشارات على النحو المناسب. ومما يؤسف له أن هذا لم يحدث. فيونيتا يتحدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ونعتقد أنه ليس لدى المجتمع الدولي إي خيار آخر سوى الرد على النحو المناسب.

ومشروع القرار الذي أعدته الدول المراقبة الثلاث يتضمن جزاءات اضافية ستفرض على يونيتا. وهي بالتحديد جزاءات مستهدفة وملموسة ولن تؤثر على ممثلي يونيتا الذين هم أعضاء في البرلمان أو في الحكومة أو الذين يتعاونون مع اللجنة المشتركة. وتم وضع شرط لتأجيل فرض الجزاءات واحتمال رفعها، بالإضافة إلى اعتماد جزاءات أخرى ضد يونيتا، إذا لم تفِ تماما وبسرعة بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يرسل رسالة قوية لكنها ضرورية وواضحة بأن صبر المجتمع الدولي قد نفد وأنه لن يقبل بعد اليوم بوضع العقبات في طريق تنفيذ عملية السلام في أنغولا أو عدم احترام قرارات المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه نود أن نعرب عن الأمل بأن المهلة الممنوحة لليونيتا سيجري احترامها على النحو المناسب، وأن من شأنها افساح المجال أمام المنظمة لالقاء نظرة هادئة على الحالة التي تسببت بها ودفعها للاضطلاع بما كان يتوقع منها الاضطلاع به منذ أمد طويل. ويحدونا الأمل أن هذا بدوره سيمكن حجب الجزاءات الإضافية ضد اليونيتا الواردة في مشروع القرار. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتحقق ذلك.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد وصلت عملية السلام الأنغولية إلى نقطة هامة في نيسان/أبريل الماضي مع تحقيق تقدم هام تمثل في إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين. وكان يؤمل يومئذ بأن السلام والاستقرار سيحلان فعلا في أنغولا. إلا أن الحالة قد تدهورت منذ ذلك الحين ووصلت إلى نقطة اضطر فيها الأمين العام إلى الإعلان في تقريره المؤرخ ١٣ آب/أغسطس عن أن عملية السلام تواجه بعضا من أشد الصعوبات منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا. وهذه حالة بالغة الخطورة وتبعث على الأسف الشديد.

كما ينص مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه أن يونيتا يجب أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن المأزق الراهن. إذ أنه امتنع، بصفة مستمرة، عن الوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا على الرغم من حث مجلس الأمن له مرارا على ذلك. ولذلك فعلى المجلس أن يذهب الآن الى أبعد من مجرد الضغط الشفوي على يونيتا وأن يتخذ قرارات بشأن اتخاذ تدابير ملموسة ضده، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار. ولا يزال بإمكان يونيتا أن يتجنب فرض هذه التدابير لو عمد فورا الى اتخاذ تدابير فعلية للوفاء بالتزاماته قبل فوات الأوان. والواقع أن هذا هو ما نتمنى أن نشاهده جميعا في المجتمع الدولي، ونحن نطالب يونيتا، بأشد لهجة، أن يفعل ذلك.

وتعلق اليابان أهمية كبرى على فعالية هذه التدابير، التي لا بد لها من تعاون الدول المجاورة. وينبغي أن يضع يونيتا نصب عينه أن مجلس الأمن مستعد للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير في حال إصرار يونيتا على رفضه الوفاء بالتزاماته.

ولئن كان يونيتا هو الذي نكث، بصفة رئيسية، بالتزاماته المتعلقة بعملية السلام، فإن على حكومة أنغولا أيضا أن تفي بجميع التزاماتها وأن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وعلى كلا الطرفين أن يكفلا حرية التنقل والسلامة لأفراد البعثة، وأن يكفا عن عرقلة أنشطة التحقق التي تقوم بها البعثة وأن يمتنعا عن أي استعمال للقوة يمكن أن يعوق التنفيذ الكامل لعملية السلام.

كما أن الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على الأراضي الأنغولية يمكن أيضا أن يساهم مساهمة كبيرة في إزالة العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق الاستقرار الدائم. ولذلك نحث كلا الطرفين على إقامة محادثات جدية لإيجاد سبيل مقبول من الجانبين لعقد هذا الاجتماع.

ويأمل المجتمع الدولي في إحراز مزيد من التقدم في عملية السلام الأنغولية ويترقب ذلك، كما أنه سيرصد الأنشطة المقبلة للحكومة الأنغولية ويونيتا كما فعل في السابق. وسيواصل المجتمع الدولي مساندة عملية السلام شرط أن يبذل الطرفان جهودا جدية للوفاء بالتزاماتهما. وستلتمس اليابان أيضا السبل الى توفير ما أمكن من دعم لأنغولا، على أن تدرس الحالة في البلد دراسة متأنية.

وختاما، أود أن أكرر الإعراب عن احترام حكومتي وامتنانها للأمين العام، وممثله الخاص، السيد أليون بلوندين بيي، وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، والدول المراقبة الثلاث لما بذلوه من جهود لا تكل من أجل تعزيز السلام والاستقرار في أنغولا.

السيد ليدن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أضم صوتي الى البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ، الذي تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن عملية السلام في أنغولا تحدق بها أخطار جسيمة. وينبغي بذل قصارى الجهد لإعادتها الى مسارها السليم. وقد حدد بروتوكول لوساكا بجلاء الآليات الكفيلة بتحقيق سلام دائم في أنغولا. ونحن نحث كلا الطرفين على الوفاء بكامل التزاماتهما بموجب البروتوكول وعلى الالتزام مرة أخيرة بالمصالحة والسلام.

لقد بات واضحا لنا ما يعمد إليه يونيتا من تأخير لعملية السلام. إذ لم يتخذ يونيتا الخطوات اللازمة التي لا يمكن نقضها للوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان كي يتخذ مجلس الأمن قرارا يوجه به رسالة لا لبس فيها الى السيد سافيمبي مفادها أن المجتمع الدولي لن يقبل بعد الآن بالعراقيل التي يقيمها.

إن مشروع القرار المعروض علينا واضح غاية الوضوح. فهو ينص نصا دقيقا على ما ينبغي أن يفعله يونيتا لتلافي الجزاءات. والتدابير التي ستدخل حيز النفاذ إن لم يمتثل يونيتا لطلبات المجلس هي تدابير تستهدف قيادة يونيتا، ولن تؤثر في عامة الأنغوليين. وقد حُددت جميع الاستثناءات اللازمة لأغراض إنسانية، وليس فيها ما يعوق إمكانية إقامة الحوار ومواصلة عملية السلام.

وستصوت السويد لصالح مشروع القرار.

إن أنغولا بحاجة الى المصالحة الوطنية، والسبيل الوحيد الى تحقيق ذلك هو عقد المفاوضات والحوار بحسن نية. وأي محاولة لإحراز النصر عنوة محاولة قصيرة النظر ليس من شأنها سوى إطالة أمد معاناة الشعب الأنغولي.

وينبغي للرئيس دوس سانتوس وللسيد سافيمبي أن يثبتا استمرار التزامهما بعملية السلام بالاجتماع شخصيا في أقرب وقت ممكن. فهذا الاجتماع يمكن أن يوفر زخما هاما وضروريا لعملية السلام.

إن الحالة في أنغولا تعرض أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للخطر. وتحث السويد كلا الطرفين، ولا سيما يونيتا، على التعاون الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وعلى كفالة حرية التنقل والسلامة لأفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأعمال المضايقة وإساءة المعاملة التي يتعرض لها الأفراد الموجودون في أنغولا بقصد المساعدة، رجالا ونساء، أعمال مرفوضة.

ويسرنا أن الأمين العام سيواصل، في إطار استكمال انسحاب وحدات الأمم المتحدة العسكرية من أنغولا، مراعاة الحالة في الميدان والتقدم المحرز في الجوانب المتبقية من عملية السلام. وقد فرضت التهديدات التي يتعرض لها السلام في أنغولا اتخاذ قرار بإرجاء انسحاب قوات الأمم المتحدة من أنغولا.

وتود السويد أن تعرب عن تقديرها للعمل الذي اضطلع به الأمين العام، والممثل الخاص، السيد بيي، والدول المراقبة الثلاث، الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة، وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ولا تزال جهودهم ضرورية لإحلال السلام في أنغولا.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، بأن أعرب عن جزع وفدي إزاء المنحى الذي اتخذته الأحداث الأخيرة في أنغولا، التي اضطرت أعضاء مجلس الأمن وكثيرا من الوفود الأخرى إلى المجيء إلى هذه القاعة لمناقشة فرض تدابير إضافية ضد يونيتا. وما كان ينبغي لهذا الأمر أن يحدث. ولو أن الأمور سارت على ما يرام لكنا نستمتع الآن بالنتائج المترتبة على إحراز مزيد من التقدم في عملية المصالحة في أنغولا ولكنا نتطلع إلى الأمام بتفاؤل. هذا على الأقل ما كانت عليه الأجواء عندما ناقشنا هذه المسألة آخر مرة في حزيران/يونيه. فقد كنا آنذاك نتأهب لتهنئة الطرفين على ما أحرزاه من إنجازات، لأننا كنا نظن أن كفة العقل قد رجحت. ولكننا نرى اليوم أن ذلك لم يحدث وأن المجلس مضطر إلى التصرف مرة أخرى من أجل حماية عملية السلام المعقدة والحساسة والطويلة الأمد.

وتمثل التوترات السياسية والعمليات القتالية الراهنة في أنغولا واحدة من أخطر الأزمات التي مر بها هذا البلد منذ توقيع بروتوكول لوساكا في عام ١٩٩٤. بل إنها تنذر بإضرام نيران حرب أهلية في أنغولا من جديد. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه كاملا بأن الحالة الراهنة ناتجة، في الجانب الأعظم منها، عن مماطلة يونيتا في تنفيذ التزاماته، وإن كان طرفا النزاع كلاهما يتحملان مسؤولية كبيرة عن مستقبل عملية السلام. ورغم ما أدلت به يونيتا من بيانات وما اتخذته من خطوات ملموسة قليلة في الأيام الأخيرة فإن موقفها العام يدعو للإحباط حقا. وما التأخير في تطبيع إدارة الدولة، والدعاية المعادية، وعدم استكمال نزع سلاح جميع قوات يونيتا وتسريحها سوى بعض من أبرز الأمثلة على نقص التعاون هذا.

والأشد إزعاجا من ذلك امتناع يونيتا عن تقديم بيانات كاملة وموثوق بها عن عدد قواته ومواقعها والأسلحة التي في حيازتها. وهذا أمر لا يمكن قبوله.

أما كيفية إرغام طرفي نزاع على التعاون وعلى الوفاء بالتزاماتهما فسؤال ما زال مطروحا ولا سبيل إلى التهرب منه. ولعل الحوار والإقناع والضغط السياسي أكثر الوسائل شيوعا للوصول إلى هذا التعاون. وليس من شك في أن هذه السبل تزيد قيمتها اليوم بفضل التدفق السريع للمعلومات التي لا يكاد يعوقها عائق. كما أن الأضواء التي تسلطها وسائط الإعلام في عالم اليوم عامل مساعد. ولكن حالة أنغولا تثبت أن ذلك كله قد لا يكون كافيا، وهو أمر كثير الحدوث للأسف.

ويفضي بنا هذا إلى مسألة الجزاءات، التي لا يحبذها أحد لأنها مضرة. وجميعنا كان يؤثر عدم استخدام الجزاءات إطلاقا. وفي الوقت نفسه، نجد

أنفسنا، المرة تلو المرة، وجها لوجه مع ظروف تسوغ اتخاذ الجزاءات. لم ذلك؟ لأنها تعتبر الملاذ الأخير. ونحن نواجه اليوم ظروفا من هذا القبيل.

وأعضاء المجلس الذي يتناولون مشروع القرار المعروض علينا درسوا نظام الجزاءات التي نوشك فرضها على يونيتا دراسة وافية ومستفيضة.

وقد عولجت المسائل بعناية فائقة. وكلنا يدرك مدى خطورتها. وإننا مطمئنون إلى أن الجانب الإنساني من هـذا النظـام بالتحديد قد حظي بالاهتمام الواجب. ونجاحنا في وضع نص مقبول بسرعة إلى حد ما يبين مدى تصميمنا على انقاذ عملية السلام في أنغولا.

وهنـاك متسـع من الوقت - ٣٣ يوما بالتحديد - قبل أن يدخل مشروع القرار حيز النفاذ. وبالتالي لا تزال هناك فرصة لتجنب فرض الجزاءات. وإننا لنأمل بشدة أن ينظر قادة يونيتا في هذا الأمر بصورة جادة. وأن يستأنفوا التعاون الفعال فورا. إذ أن أنغولا تنتظر، وأفريقيا تنتظر، والعالم بأسره ينتظر. إن المجتمع الدولي من حقه تماما أن يصبح نافذ الصبر، بل وأن يشعر بالسخط، إن جاز لي أن أقول ذلك، لأنه كرس قدرا كبيرا من طاقته ووسائله لمحاولة مساعدة هذا البلد الجميل الذي يمكن أن ينعم بالازدهار، والذي مزقه هذا القدر الهائل من الحروب والمعاناة. وأود أن أضيف أن بولندا تؤيد البيان الذي أدلت به لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن جمهورية كوريا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المتوترة الراهنة في أنغولا وتعثر عملية السلام فيها. ويجب ألا يسمح بعكس مسار عملية السلام، لما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والمنطقة. وخلافا لتوقعاتنا، فإن مشاركة يونيتا التي طال انتظارها في الحكومة الأنغولية في نيسان/أبريل الماضي لم تبشر ببدء عملية المصالحة الوطنية الكاملة. كما أن التطورات التي حدثت في المنطقة المجاورة قد أضافت إلى التوتر وميوعة الحالة. وخففت من زخم عملية السلام التي تواجه، كما يشير الأمين العام في تقريره، بعضا من أخطر المصاعب التي واجهتها منذ توقيع بروتوكول لوساكا.

ورغم التحذيرات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، فإن يونيتا لم تف بعد بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا ولا بالالتزامات التي دعت إليها مرارا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن التأخير في عملية السلام وهي في مرحلتها النهائية لا يسبب فحسب معاناة لا تطاق للشعب الأنغولي نفسه، بل إنه يشكل أيضا تهديدا أكبر للمنطقة. وعند هذا المنعطف الخطير، نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يتدخل بحزم وجدية لإكمال عملية السلام. ومن هنا فإننا نؤيد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن والذي ينص على اتخاذ تدابير إضافية ضد يونيتا في حالة تقاعسها عن تنفيذ التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا ضمن إطار زمني محدد.

وإننا نلفت نظر قيادة يونيتا إلى أن التدابير المنصوص عليها في مشروع القرار لا يقصد بها معاقبة يونيتا، وإنما حملها على التعاون. ولصالح السلام، تستطيع يونيتا، وينبغي عليها، أن توقف العد التنازلي ضدها، وإننا نأمل حقا في أن تقوم بنزع سلاح جميع أفرادها وتسريحهم، وأن تتخلى عن وسائل دعايتها المعادية وأن تتعاون في تطبيع إدارة الدولة قبل نهاية الشهر المقبل.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن لا يعني أي تقليل من التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في تشجيع عملية السلام الأنغولية. وسوف تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والممثل الخاص للأمين العام تقديم المساعدة إلى الطرفين في تنفيذ عملية السلام.

وإننا نجدد الإعراب عن التقدير والتأييد للأمين العام وممثله الخاص، السيد باي وأفراد البعثة، والبلدان المراقبة الثلاثة، لما يبذلونه من جهود مخلصة. وفي ضوء الحالة المتغيرة على أرض الواقع، نؤيد أيضا توصية الأمين العام باستمرار وجود الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

ونود في هذا الصدد أن نذكر الطرفين الأنغوليين بأن التوتر الذي صنعاه يعرقل المساعدة والإنسانية التي تمس الحاجة إليها لإصلاح وتعمير بلدها. إن حكومة جمهورية كوريا تساهم بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار للمساعدة في تسريح المقاتلين السابقين، بالإضافة إلى المساهمة قبل ذلك بقوات جرى توفيرها لبعثة الأمم

المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، اعتقادا منها بأنه سرعان ما سيتم التغلب على الصعوبات الراهنة في عملية السلام من خلال الجهود المنسقة التي يبذلها الطرفان الأنغوليان ذاتهما في المجتمع الدولي، وإننا نشدد من جديد في هذا الصدد على أهمية عقد اجتماع بين رئيس أنغولا وزعيم يونيتا، وهو الاجتماع الذي طال انتظاره رغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي لعقده.

وختاما نكرر الإعراب عن أملنا الوطيد في أن يسود صوت العقل لدى الطرفين الأنغوليين، وبخاصة يونيتا، بحيث يتسنى للمجتمع الدولي أن يرى عملية السلام تكلل بالنجاح في المستقبل القريب جدا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان الأمل والتفاؤل يسودان جلستنا الرسمية الأخيرة بشأن أنغولا. وقد عبر ممثل أنغولا عن تفاؤلنا عندما قال:

> "وبعد طريق طويل وصعب، دخل بروتوكول لوساكا أخيرا مرحلته النهائية. ورغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به فإن الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب عليه أصبحت الآن جلية تماما مما يجعلنا نشعر بثقة نحو المستقبل." (S/PV.3795، ص ٥)

ولذلك فإن وفد بلدي يشعر بخيبة أمل كبيرة وهو يذكر بالجلسة ٣٧٩٥ التي اتخذ فيها مجلس الأمن القرار ١١١٨ (١٩٩٧) الذي أنشأ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

وكان السبب وراء إنشاء البعثة يتمثل في الإبقاء على مستوى من الوجود والتشجيع الدوليين من أجل إتمام تنفيذ بروتوكول لوساكا وتوطيد المكاسب التي تحققت في عملية السلام. وكان الهدف من البعثة أيضا هو أن تضطلع بدور حيوي في تعزيز الثقة وتهيئة مناخ الاطمئنان اللازم لتمهيد الطريق أمام توطيد دعائم الديمقراطية وإصلاح الاقتصاد في أنغولا. وعلى أي حال، فإن تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين في نيسان/أبريل ١٩٩٧ قد ولد لدينا آمالا عريضة في أن تثمر جهود المجتمع الدولي. وأظهر إنشاء البعثة التزام المجتمع الدولي وكذلك تفاؤله بأن يرى عملية السلام الأنغولية تكلل بالنجاح.

وفي ضوء هذه التطورات كان المجتمع الدولي يتطلع إلى أن يرى تقدما معقولا في التنفيذ الشامل للإصلاح والتعمير الاقتصادي في أنغولا. وفي هذا الصدد، كان ينبغي أن يكتمل في هذا الوقت التوسع في الإدارة الحكومية، وتشكيل القوات المسلحة الأنغولية، وإدماج أفراد يونيتا في الشرطة الوطنية وتحويل يونيتا إلى حزب سياسي، وإتمام نزع سلاح يونيتا وتحويل إذاعة فورغان إلى محطة إذاعية غير حزبية.

وقد أصبح الآن واضحا تماما أن يونيتا غير راغبة في الوفاء بالتزاماتها في تنفيذ بروتوكول لوساكا، وهو إطار السلام المتفق عليه في أنغولا. وكذلك رغم النداءات العديدة التي وجهها مجلس الأمن في مختلف بياناته وقراراته، وخاصة القرار ١١١٨ (١٩٩٧) والبيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه.

إن مشروع القرار الحالي يطالب، في جملة أمور، بأن تنفذ يونيتا على الفور التزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا، ويحدد التدابير التي ستتخذ ما لم يتم ذلك في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم. إن كينيا التي ارتبطت بعملية السلام في أنغولا منذ عام ١٩٧٥، وهي تصوت لصالح مشروع القرار، تود أن تسجل خيبة أملها إزاء الحالة الراهنة في أنغولا. إن وفد حكومتي يعتقد أن صبر المجتمع الدولي قد أخذ في النفاذ، وأن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير ضد يونيتا لتأخرها في تنفيذ التزاماتها بموجب عملية السلام. ويجب أن تضع يونيتا في اعتبارها الموارد الهائلة التي كرسها المجتمع الدولي لعملية السلام في أنغولا.

وأود أن أشير إلى أنه بالإضافة إلى العديد من أبناء الشعب الأنغولي الذين قتلوا أو أصيبوا بعاهات أثناء الصراع، فإن بعض الموظفين الدوليين أيضا قد ضحوا بأرواحهم فيما بذلوه من جهود لحل ذلك الصراع.

وإننا إذ نتخذ هذا القرار اليوم، نأمل أن تأخذ يونيتا قلق المجتع الدولي مأخذ الجد، وأن تلتزم بأحكام

بروتوكول لوساكا بحيث لا يقتضي الأمر اتخاذ التدابير المبينة في مشروع القرار.

وأخيرا، يود وفدي أن يشكر الأمين العام وممثله الخاص في أنغولا، السيد اليون بلوندين بيي، وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وبلدان الترويكا لما يبذلونه من جهود مستمرة من أجل تعزيز عملية السلام في أنغولا.

السيد دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في أنغولا. وقد رحبنا بتلك المناقشة خاصة وأن أنغولا بلد صديق وشقيق تشاطره غينيا بيساو منذ غابر الأزمان تراثا ثقافيا ولغويا وتقيم معه علاقة أخوية ممتازة. وكما يعلم الأعضاء، فقد أسبغ مجرى التاريخ المتغير على شعبينا تاريخا مشتركا. ففي القرن الخامس عشر، رسا ملاحان برتغاليان على شواطئ القارة الأفريقية، فوصل نونو ترستاو إلى غينيا - بيساو في عام ١٤٢٦، ووصل ديوغو كاو إلى أنغولا في عام ١٤٩٢. ومنذ ذلك الحين، صاغت الأحداث التاريخية الوشائج الاجتماعية والثقافية بين شعبينا، ورسمت لهما مصيرا مشتركا، في الزمان والمكان، في سعيهما نحو آفاق جديدة.

ومضت خمسمائة عام، فإذا الكفاح المسلح في يندلع أنغولا في عام ١٩٦٢ وفي غينيا - بيساو في عام ١٩٦٣ من أجل تحقيق الاستقلال والحرية لشعبينا. وعلى هذا النحو، أعلنت غينيا - بيساو استقلالها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ وأنغولا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، عقب التوقيع على اتفاق ألفور.

وبعد مضي أكثر من ٢٠ عاما على إعلان كل من بلدينا استقلاله، شاءت الأقدار أن تكون غينيا - بيساو عضوا من أعضاء مجلس الأمن اليوم، وهو يناقش الحالة في أنغولا التي لا يزال يجافيها السلام والهدوء حتى الآن.

ولست بحاجة إلى التذكير بالأهمية التي نعلقها على المسائل المتعلقة بأنغولا ولا باهتمامنا الشديد بكل ما يتصل بتلك المسائل، ففي مناسبات عديدة وفي ظروف مختلفة، أثبتت غينيا - بيساو اهتمامها، وأكدت من جديد استعدادها لتقديم المساعدة في السعي الى تحقيق السلام الدائم في أنغولا. ومنذ البداية، شاركنا، بهذه الروح، في عدد من عمليات حفظ السلام في أنغولا.

وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا عملا بالقرار ١١١٨ (١٩٩٧)، حث فيه الطرفين المعنيين، وبوجه خاص يونيتا، على التقيد بالتزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا. ووفقا للبيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه، يستعرض المجلس اليوم آخر التطورات في أنغولا في ضوء تقرير الأمين العام؛ ونحن نشاطر الأمين العام الشواغل التي أعرب عنها في ذلك التقرير. ويشير التقرير بوضوح إلى أن عملية السلام في أنغولا تواجه صعوبات جدية في الوقت الذي كنا قد عقدنا فيه الأمل، بعد مضي ثلاث سنوات على توقيع بروتوكول لوساكا، على أن يكون الطرفان الأنغوليان، ولا سيما يونيتا، قد تمكنّا من حشد جهودهما للتصدي لجميع القضايا السياسية والعسكرية المعلقة.

ومما يؤسف له أن الأحداث الأخيرة زرعت فينا الحيرة والشكوك حيال مستقبـــل عملية الســـلام في أنغولا. ونحن نعتقد أن قيام الطرفين بتنفيذ اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا تنفيذا كاملا هو شرط لابد منه لإعادة السلام الدائم في أنغولا وتوطيده.

ولذلك نطلب مرة جديدة إلى يونيتا أن يحترم احتراما لا لبس فيه الالتزامات التي تعهد بها مؤخرا بشأن استئناف تطبيع إدارة الدولة، وتقديم المعلومات ذات الصلة عن قوام الحرس الأمني لزعيم يونيتا و"شرطة الألغام"، وعن تحويل إذاعة فورغان إلى محطة إذاعية محايدة.

وتثير الفقرات من ١٢ إلى ١٤ من تقرير الأمين العام، المتصلة بالجوانب العسكرية، قلقا بالغا لدى وفد غينيا - بيساو. ونحن نطلب إلى الطرفين، ولا سيما يونيتا، أن يمارسا أكبر قدر من ضبط النفس وأن يتعاونا تعاونا كاملا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لتخفيف حدة التوتر الذي لا يزال قائما في عدد من المقاطعات. وليس مقبولا على الإطلاق أن يتعرض أفراد البعثة لمضايقات من النوع الذي شهدناه مؤخرا.

إن أي تأخير في التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا ستترتب عليه آثار سلبية بالنسبة لمجمل عملية السلام في أنغولا. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد اعتقادنا أن توطيد السلام في أنغولا سيتوقف على حسن نوايا جميع الأنغوليين وعلى ما يساهمون به في حركة للتضامن الوطني يمكن أن تجمع كافة الجهات الفاعلة في تداؤب كامل.

لقد أنفقت أموال طائلة على التشغيل السليم لآلية حفظ السلام في أنغولا. وتعد هذه البعثة من أكبر البعثات حتى تاريخنا هذا، مما يدل على حجم مسؤوليتنا عن مواصلة ضمان سير الأمور على النحو المخطط فيما يخص التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. ويرى وفدي أن تحمل هذه المسؤولية لن يكون فعالا ما لم يعمد المجتمع الدولي إلى تعبئة موارد مالية كافية للاضطلاع بمهام التعمير الوطني الضخمة التي سيتعين على جميع الأنغوليين القيام بها في أعقاب هذه العملية. ونحن نعتقد أن الحالة الاقتصادية في أنغولا تستحق عناية خاصة لأنها أضحت في حالة يرثى لها بعد ثلاثين عاما من حرب مدمرة أدت إلى تقويض مجمل الهيكل الأساسي وأشاعت الفوضى في حياة البلد الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن نناشد مناشدة عاجلة المؤسسات المالية الدولية والمانحين تنفيذ التعهدات التي قدموها في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بغية توطيد السلام والتعمير الوطني في أنغولا.

ونعرب عن الأمل في أن يلتقي الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا في أقرب وقت ممكن لتهيئة مناخ الثقة الذي يعد شرطا أساسيا وضروريا لتوطيد السلام في أنغولا في هذه الفترة الحاسمة من تاريخها.

وتود غينيا - بيساو أيضا أن تشيد إشادة عن حق بمساعي الأمين العام الذي دأب على القيام بهذه المهمة منذ توليه منصبه، بمساندة ممثله الخاص، السيد أليون بلوندين بيي، وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ومجموعة البلدان الثلاثة التي عملت معا بنشاط على حل المشكلة الأنغولية.

وستصوت غينيا - بيساو لصالح مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، أملا منها في أن تساعد أحكامه على تعجيل الإسراع في عملية السلام في أنغولا وفقا لروح ونص اتفاقات السلام والأحكام ذات الصلة من بروتوكول لوساكا.

السيد وانغ شوشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الصين يساورها عميق القلق والأسى حيال الصعوبات الراهنة في عملية السلام في أنغولا. فقبل عامين ابتهجنا لتوقيع بروتوكول لوساكا الذي بعث الآمال في تحقيق السلام للشعب الأنغولي المنكوب بالحرب. ومنذ أربعة أشهر خلت، هللنا لإنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا، واعتبرنا ذلك بداية عهد جديد في أنغولا.

ولكن ليس من سبيل إلى تحقيق السلام والاستقرار حقا في أنغولا وإلى تمتع شعبها من جديد بحياة سلمية ومستقرة ما لم تنفذ التدابير المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا والاتفاقات التي توصلت اليها حكومة أنغولا ويونيتا تنفيذا جادا. ومن المؤسف أن ما نشهده في أنغولا منذ مدة هو تجدد المنازعات في بعض أنحاء البلد واستمرار التأخر في تطبيع إدارة الدولة وعدم الانتهاء من نزع سلاح قوات يونيتا. ولن يستطاع تحقيق السلام في أنغولا إذا ما استمرت الحالة على ما هي عليه.

لقد لبث الشعب الأنغولي ينتظر السلام مدة طويلة. وبذل المجتمع الدولي كذلك جهودا عظيمة لتسوية المسألة الأنغولية. ومن شأن أي عمل غير مسؤول يرتكب إزاء الالتزام بالسلام، في هذه المرحلة النهائية والحاسمة من عملية السلام الأنغولية، أن يصطدم بالمصالح الأساسية للشعب الأنغولي. ونحن نرى أنه يتعين على المجلس أن يتخذ مزيدا من التدابير ضد يونيتا وفقا لرغبة الشعب الأنغولي في ضمان إحراز تقدم سلس وإنجاز عملية السلام في أنغولا في نهاية المطاف.

وكما هو معروف جيدا للجميع، فإن الصين اتبعت على الدوام نهجا حكيما جدا إزاء الجزاءات. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق سلام مبكر في أنغولا، وكحالة خاصة، فإن الصين لا تعترض على التدابير الواردة في مشروع القرار وستصوت مؤيدة له.

ويحدونا الأمل بأن تقدر اليونيتا الحالة، وتعمل على تغيير مسار عملها، الذي يتنافى والإرادة الشعبية بشأن مسألة السلام، وتتخلى عن الحكم الانفصالي وتنجز عملية نزع سلاح قواتها في موعد مبكر، وبذلك تتفادى الحاجة لتنفيذ التدابير المذكورة آنفا. ونأمل بأن نرى يونيتا تعود للسير على طريق الوحدة والتعاون، وتقدم تحت القيادة الموحدة لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين الأنغولية، إسهامها في التحقيق المبكر للمصالحة الوطنية والسلام وإعادة تعمير أنغولا وتنميتها.

السيد العربي (مصر): إن تناول مجلس الأمن اليوم للوضع في أنغولا يعكس مرة أخرى ما يوليه المجتمع الدولي من قلق واهتمام تجاه جهود إحلال السلام في هذا البلد الأفريقي الشقيق، قلق إزاء ما يعتري العملية السلمية من جمود خطير، واهتمام بأن تتبدل حالة الشك التي اتسمت بها علاقات الأطراف المعنيـــة بعلاقات بناءة قائمة على الثقة المتبادلة والتعايش والمصالحة وتغليب المصلحة العليـــا للوطن، بما يتيح تحقيق آمال المجتمع الدولي في أن ينجح الأنغوليون أنفسهم هذه المرة في وضع حد للمأساة التي تشهدها أنغولا منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان.

لقـــد درس وفد مصر بعناية تقرير الأمين العام حـــول الوضـــع في أنغولا، ونود أن نعرب عن تقديرنـــا لجهـــود الأميـــن العام ولجهود مبعوثه الخـــاص السيـــد اليـــون بيي وما تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة لا سيما وأنهم جميعا يؤدون مهامهم بكفاءة في ظل ظروف صعبة يزيد من قسوتها عدم تعاون أحد الأطراف بشكل كامل مع البعثة الدولية.

لقد أوضح تقرير الأمين العام أن عملية السلام قد اتخذت منعطفا حرجا يهدد ما تم إحرازه من تقدم خلال العامين الماضيين وذلك نتيجة تباطؤ اليونيتا في تنفيذ التزاماتها المقررة بموجب بروتوكول لوساكا وعلى رأس هذه الالتزامات تصفية كافة قدراتها العسكرية وتمكين الحكومة الأنغولية من استعادة إدارة الدولة والسيطرة على الأراضي الأنغولية وتحويل إذاعة راديو فورجان الى إذاعة محايدة الى جانب تحويل اليونيتا نفسها بصورة حقيقية الى حزب سياسي، وكما أشار الأمين العام عن حق فإن المجتمع الدولي ينتظر تنفيذا صادقا وأمينا وغير مشروط لهذه الالتزامات الأساسية.

ومن ناحية أخرى، فقد كان من دواعي الأسف أن تشير الفقرة ١٣ من التقرير الى هبوط ما يزيد عن ١٢٠ رحلة جوية خلال شهر تموز/يوليه الماضي في مطارات خاضعة لسيطرة اليونيتا والعودة الى زرع الألغام في الطرق الرئيسية، وهي جميعها ممارسات تؤكد سعي اليونيتا الى تصوير مركزها كدولة داخل الدولة هو أمر لم يعد مقبولا بعد تشكيل الحكومة الوطنية الموحدة.

إن الخروج من الجمود الحالي في تنفيذ اتفاق لوساكا يتوقف على توافر إرادة سياسية قوية وواضحة من جانب اليونيتا بالتخلي عن خيار الحرب والتحول الى حزب سياسي وإيقاف كافة الممارسات التي تبطئ تنفيذ اتفاق السلام. كما أننا على اقتناع بأن ذلك لن يكون ممكنا دون ممارسة المجتمع الدولي وعلى الأخص دون ممارسة مجلس الأمن ودول الترويكا للضغوط الملائمة على قيادات اليونيتا وحملها على احترام التزاماتها.

يتضمن مشروع القرار المطروح على المجلس في الفقرة العاملة الرابعة إلزام الدول بحرمان عائلات قيادات اليونيتا من دخولها أو حتى المرور عبرها باستثناء القيادات التي تعمل داخل الحكومة الوطنية الموحدة وعائلاتهم وكذلك من هم أعضاء في الجمعية الوطنية واللجنة المشتركة. وعلى الرغم من تأييدنا الكامل للاتجاه العام لمشروع القرار، فإنني أود أن أعرب عن تحفظ مصر إزاء ضم عائلات قيادات اليونيتا لهذه الإجراءات، من منطلق أن ذلك يمثل إخلالا بالمبدأ القانوني العام بأنه "لا عقوبة بدون جريمة" وعدم جواز معاقبة العائلات دون جريرة لهم سوى صلة القربى بتلك القيادات فضلا عن أن مثل هذه الإجراء قد يمثل صورة من صور العقاب الجماعي الذي ترفضه مصر بشدة من حيث المبدأ. وعلى الرغم من هذا التحفظ العام فإن إصرار اليونيتا على تحدي إرادة المجتمع الدولي ورفضها الوفاء بالتزاماتها في إطار بروتوكول لوساكا فضلا عن مباركة وتأييد الحكومة الأنغولية لنص مشروع القرار المطروح أمام المجلس فإن ذلك يجعلنا نقبل على مضض، وعلى أساس ألا يشكل ذلك سابقة تستخدم

في قرارات المجلس، كما اننا نأمل أن تستغل اليونيتا الفترة الزمنية من الآن وحتى نهاية أيلول/سبتمبر للاستجابة لإرادة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في بروتوكول لوساكا بما يتيح للمجلس الفرصة لإعادة النظر فيما تضمنه هذا القرار من إجراءات قبل دخولها حيز النفاذ.

يود وفد مصر أن يؤكد تأييده الكامل لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لا سيما إرجاء سحب الوحدات العسكرية والاحتفاظ بنحو ٦٥٠ ٢ جنديا حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر القادم والربط بين سحب هؤلاء الأفراد واتمام كافة الجوانب العسكرية من بروتوكول لوساكا لما لذلك من ضرورة قصوى لكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين. كما تؤكد مصر على أهمية عقد لقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي داخل أنغولا في أقرب وقت ممكن للخروج من الجمود الراهن في الموقف.

أخذا في الاعتبار ما أعربت عنه من تحفظات حول بعض الإشارات في مشروع القرار، فإن وفد مصر سوف يشارك في تأييد مشروع القرار المطروح أمام المجلس اليوم.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن قلقنا العميق إزاء ركود عملية السلام في أنغولا. وحكومة ذاك البلد والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مسؤولان بدرجة رئيسية عن إيصال عملية السلام إلى خاتمة ناجحة. وبالإضافة إلى هذا، فإن الطرفين ملزمين بالامتناع عن أية تدابير من شأنها أن تعرض للخطر نجاح العملية. وإلا فلن تكون هناك أية إمكانية لسلام عادل ودائم في أنغولا.

ومن سوء الحظ في الوقت الراهن، فإن أحد الطرفين، يونيتا، لا يسهم كما ينبغي في عملية السلام، وإن تأخيراته التي لا مبرر لها في تحقيق التزاماته التي اضطلع بها منذ عامين مضيا، بموجب بروتوكول لوساكا، هي السبب الرئيسي في المصاعب الراهنة. وكما أشار الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧، ينبغي على يونيتا أن يسرح قواته المسلحة ويجردها من سلاحها. وتحقيقا لهذه الغاية وبموجب بروتوكول لوساكا، عليه أن يقدم للأمم المتحدة المعلومات الكاملة والموثوق منها فيما يتعلق بكل الأفراد العسكريين أو المسلحين تحت سيطرته.

وفي هذا السياق، ندين أية محاولة من جانب تلك الجماعة لإعادة تسليح قواتها المسلحة أو إعادة تنظيمها أو تلغيم أجزاء معينة من الأراضي الواقعة تحت سيطرتها - وهذا انشغال أعرب عنه في تقرير الأمين العام. وعلى يونيتا أيضا أن يحول محطة إذاعة فورغان إلى محطة محايدة، وأن يضمن أن تكف فورا عن أية دعاية معادية ضد الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية. وعلى الطرفين أن يبذلا كل جهد لبناء ثقافة سلام في أنغولا ويتعين عليهما عدم الحض على الكراهية وعدم فتح الجروح القديمة للحرب.

وفي هذه المرحلة من عملية السلام، فإن مجلس الأمن محق تماما في مطالبة يونيتا بمنح حرية الوصول غير المشروط لأجهزة الأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية في الأراضي التي يسيطر عليها وذلك لتمكينها من تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين وللأشخاص المشردين. وفي هذا السياق، لا بد أن يضمن الطرفان سلامة وحرية الحركة لكل الموظفين الدوليين في أنغولا، وخاصة موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

وحقيقة الأمر أن يونيتا لم يحقق كل التزاماته في هذا الصدد، مما يجعل من الضروري لمجلس الأمن الآن أن ينظر في فرض جزاءات ضد يونيتا وضد قادته. ومرة أخرى، يعتبر وفدي أنه من الضروري أن يذكر الحقيقة مثلما فعل في مناسبات أخرى، وهي أن أي نظام للجزاءات يجب ألا يكون سوى وسيلة مؤقتة لممارسة الضغط على تلك الحكومات والهيئات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وفي هذا المجال، فإن الجزاءات هي وسيلة من وسائل الدفاع الجماعي المشروع للمجتمع الدولي، يمارسه في إطار النظام القانوني الذي أنشئ بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب، ينبغي ألا تصبح الجزاءات وسيلة خفية بشكل أو بآخر لممارسة الحرب أو للتدخل في أمور تقع أساسا داخل الولاية المحلية للدول. ويجب تصميم

الجزاءات بعناية لكي تتمكن من تحقيق هدف تغيير السياسات غير المشروعة للحكومة أو للهيئة المعنية. ولهذا السبب، يجب ألا تصبح الجزاءات وسيلة لمعاقبة سكان أبرياء، وألا تفسر دائما تفسيرا فقيرا.

وفي هذا السياق، من المهم أن نشير إلى الجوانب الإيجابية لمشروع القرار الذي نبحثه. أولا، لن تصبح الجزاءات نافذة إلا بعد فترة معقولة، مما يجعل في إمكان يونيتا أن يتوقف في مسيرته وأن يعكس اتجاه سياساته غير المشروعة قبل التنفيذ. كما أن الجزاءات صممت على أساس تنفيذها ضد قادة يونيتا وضد عملها كهيئة سياسية، وذلك لكي تتجنب إيذاء السكان المدنيين الذي ينجم عن الجزاءات الاقتصادية. ويتضمن مشروع القرار أيضا الإشارة اللازمة إلى الحاجة إلى الاستثناءات على أساس الاعتبارات الإنسانية. ويضع مبدأ أنه يجب إيلاء طلبات من هذا النوع الاهتمام الإيجابي. كما أن مشروع القرار قيد النظر يظهر درجة عالية من التكيفية والمرونة فيما يتعلق بأفضل وسيلة لتطبيق إجراءات الإنفاذ هذه.

وخلال المشاورات غير الرسمية، أعرب وفدي مثلما أعربت الوفود الأخرى، عن تحفظات خطيرة بصدد الإشارات إلى الأسر المباشرة للرسميين في يونيتا، إذ أن تلك الإشارات تتضمن، بطريقة ما، فرض المسؤولية بسبب كون الفرد عضو أسرة فحسب. وهذا يتنافى والتقليد القضائي الذي يشكل أساس النظام القانوني الديمقراطي. وأن القرار الذي نحن بصدد اتخاذه بمجرد إدخال التعديلات اللازمة عليه، يأخذ في اعتباره هذا التحفظ على أساس المبدأ ويضع الآلية التي تؤمن أن حقوق الناس الأبرياء في أنغولا لن تنتهك.

وباعتماد مشروع القرار هذا، سيوجه مجلس الأمن رسالة واضحة وحازمة إلى الدكتور سافيمبي وقادة يونيتا. ونؤمل أن تلك الرسالة ستفهم بطريقة سليمة وأن تلك الجزاءات ستصبح حقا عاملا إيجابيا في الضغط الدولي في صالح السلام في أنغولا.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن آخر تقرير للأمين العام عن الموقف في أنغولا، وهو التقرير الذي بحثناه في الأسبوع الماضي، يتضمن أنباء غير مشجعة إلى حد ما بصدد احتمالات السلام في ذلك البلد. والواقع أنه بموجب ذلك التقرير، حدثت انتكاسات خلال الشهرين ونصف شهر الأخيرة في مختلف المجالات، التي هددت بالخطر الجهود التي بذلت والتي تؤثر في حيوية عملية السلام ككل.

وبالإضافة إلى تدهور الموقف العسكري الذي يشكك في تنفيذ وقف إطلاق النار، لم توضع شروط هامة من بروتوكول لوساكا موضع التنفيذ، كتلك المتعلقة بالمعلومات التي ينبغي تقديمها عن تسريح القوات العسكرية وبعملية تطبيع إدارة الدولة. وفي الوقت ذاته، توضع القيود على حرية حركة موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، كما أن أعمال التحقق للبعثة قد عرقلت في أكثر من مناسبة.

والدلائل على الاستعدادات العسكرية الواسعة النطاق في أجزاء مختلفة من البلد لا تزيد عن تأكيد المخاوف بأن الإنجازات التي نجمت عن توقيع بروتوكول لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تهدد تهديدا خطيرا. وإزاء هذا الموقف، نعتقد أن تأجيل انسحاب الوحدات العسكرية للأمم المتحدة من أنغولا، كما يوصي به الأمين العام، تمثل أنسب رد على الموقف الذي يسود ذاك البلد اليوم.

لقد بلغت أنغولا مرحلة حاسمة في تكريس عملية السلام. ونعتقد بأنه من الواجب على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أن يدلل عن طريق الأفعال، التزامه بهذه العملية، وهذا يعني أن عليه أن ينهي التأخيرات والوعود غير المنفذة، وأن ينفذ القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجوانب المتعلقة ببروتوكول لوساكا. وما يزال هذا البروتوكول الإطار الإلزامي للأطراف والطريق الذي لا اجتناب له والذي ينبغي أن يحتذى إن كان للسلام أن يتحقق في أنغولا. هذه الأداة تحتوي على الحقوق والالتزامات التي قبلها الأطراف بحرية، ولا يوجد مبرر، تحت أية ظروف، للحياد عن هذه الشروط إما صراحة أو ضمنا.

ويعتقد وفدي أن الجهود التي تبذل الآن لإعادة وضع عملية السلام في أنغولا في مسارها لها جدواها. وفي هذا السياق فإننا نؤيد مبادرة الأمين العام لعقد اجتماع في الأراضي الأنغولية بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، من أجل إزالة العقبات التي لا تزال تقف في طريق التنفيذ الفوري لبروتوكول

لوساكا. ونعتقد أن هذا الاجتماع من شأنه أن يسهم في تحسين مناخ الثقة بين الطرفين، مما يشكل خطوة ضرورية لإعادة الحوار ودرء الأخطار المحدقة بعملية السلام.

وإننا لنقدر المبادرات التي اضطلع بها الممثل الخاص السيد بيي في محاولاته للتقريب بين الطرفين.

ونقدر أيضا الخطوات التي اتخذتها البلدان الثلاثة المراقبة لعملية السلام في أنغولا، ولا سيما توصيتها بشأن ما تتخذه من مسار عمل في هذه الفترة الحاسمة من عملية السلام.

وفي رأي وفدي أن على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ألا ينظر إلى هذا الإجراء الجديد من جانب مجلس الأمن بوصفه إجراء عقابيا فحسب، ولكن بوصفه أيضا مناشدة ملحة جديدة من جانب المجتمع الدولي للعودة إلى المسار الذي حددته اتفاقات السلام التي وقع عليها الاتحاد الوطني بمحض إرادته.

إن المسؤولية عن تقرير ما إذا كانت التدابير الإضافية المتخذة من جانب مجلس الأمن ستنفذ أم لا، تقع، في نهاية المطاف، على عاتق يونيتا وقادته وحدهم.

والأمر اليوم متروك للطرفين، ولكن ليونيتا بصفة خاصة، لتقرير ما إذا كان سيتم تعزيز السلام على الوجه الأكمل، أم أنه ستكون هناك عودة إلى المواجهة العسكرية، مما يجلب الموت والدمار والمعاناة على الشعب الأنغولي.

لقد آن لقادة الطرفين أن يسألوا أنفسهم عما يريده الشعب الأنغولي بعد هذه السنوات العديدة من الصراع، وأن يتصرفوا وفقا لذلك.

ونحن نعتقد أن السلام الصعب المنال في ذلك الجزء من أفريقيا يستحق فرصة أخرى. ولهذا السبب فإننا نؤيد مشروع القرار هذا.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البرتغال تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وديباجة مشروع القرار المعروض على المجلس تعرب عن الاستياء إزاء عدم تقيد يونيتا بالتزاماته بموجب اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار ١١١٨ (١٩٩٧). ويقرر مشروع القرار أيضا أن الحالة الناتجة في أنغولا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة.

ويشير الأمين العام في تقريره المرحلي الأول عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى أن التقدم الذي تم إحرازه خلال السنتين ونصف السنة الماضية يتقوض بشدة تحت وطأة التوترات المستمرة في جميع أنحاء البلد. ويخلص إلى القول بأن من الواضح أن الحالة الراهنة قد نجمت أساسا عن تباطؤ اليونيتا في تنفيذ التزاماته المقررة بموجب بروتوكول لوساكا.

ويشير الأمين العام أيضا إلى أن من ضرورات تنفيذ عملية السلام تجريد اليونيتا تماما من السلاح، واستعادة إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتحويل إذاعة "فورغان" إلى محطة غير حزبية، إلى جانب تحويل اليونيتا، بصورة حقيقية، إلى حزب سياسي. والبرتغال بوصفها مراقبا لعملية السلام تتفق مع هذا الموقف تماما.

لقد ظل المجتمع الدولي يتابع باهتمام شديد كل تقلبات عملية السلام في أنغولا. وربما تكون كلمتا الصبر والمثابرة الكلمتين الأساسيتين إذا ما أراد المرء فهم عمل مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه الحالة. وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن في الفترة ما بين التوقيع على اتفاقات السلام في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩١ ونهاية عام ١٩٩٦، قد اتخذ ٢١ قرارا تتعلق مباشرة بالحالة في أنغولا. وعلاوة على ذلك، أصدر رئيس مجلس الأمن ٢٥ بيانا عن نفس الموضوع. ولإكمال الصورة، أود أن أوضح أن هذه الهيئة اتخذت في عام ١٩٩٧ أربعة قرارات وأصدرت ثلاثة بيانات رئاسية عن نفس المسألة.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الممارسة الإحصائية تكشف أيضا عن الإصرار الذي لا يلين للعقبات التي تحول دون التنفيذ التام لعملية السلام في أنغولا، والتي تعود بصفة خاصة إلى عدم التقيد المستمر من جانب اليونيتا بالالتزامات التي تعهد بها بمحض إرادته بموجب اتفاقات السلام وفي بروتوكول لوساكا. وفي عام ١٩٩٢ رفض اليونيتا قبول نتائج الانتخابات التي أجريت في أنغولا، حتى بعد أن اعتمد مجلس الأمن البيان الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام بما يفيد بأن الانتخابات كانت بصفة عامة حرة ونزيهة، ودعا اليونيتا إلى احترام نتائجها. عندئذ، حرم الشعب الأنغولي من أن يرى وضع نهاية لصراعه الداخلي عن طريق انتخابات ديمقراطية، ودون أن يكون هناك كاسبون وخاسرون في ميدان المعركة. وتبع ذلك نشوب أكثر حرب مدمرة مرت على أنغولا.

وبعد عامين أتيحت لليونيتا فرصة أخرى للعودة إلى طريق السلام. فقد أدخل بروتوكول لوساكا، الذي تم التوقيع عليه في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على عملية السلام مفهوم تقاسم السلطة السياسية، الذي لم يتوخى في الاتفاق الموقع في عام ١٩٩١. وأعلن رئيس مجلس الأمن بعد ذلك أن هذا البروتوكول واتفاقات السلام لعام ١٩٩١ ينبغي أن تضع الأساس للسلام الدائم في أنغولا.

والحالة الراهنة في أنغولا تبدو كالمفارقة، وإن كانت مفارقة غير بريئة. فمن ناحية يشارك اليونيتا في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وشارك نوابه في أنشطة الجمعية الوطنية وتم إدماج بعض جنرالاته وكبار ضباطه ومعهم حوالي ٠٠٠ ١ من الجنود في القوات المسلحة الأنغولية. ولكن من الناحية الأخرى، من الواضح أن اليونيتا يحاول الاحتفاظ بجيش في الخفاء، وظل جهازه الدعائي يعمل ضد عملية السلام، وأخيرا وليس آخرا، استطاع اليونيتا منع مد نطاق إدارة الدولة في سائر أنحاء البلد. ورغم أن الجمعية الوطنية أجازت وضعا خاصا لرئيس اليونيتا، كزعيم أكبر أحزاب المعارضة، لا يزال د. سافيمبي يرفض الاجتماع بالرئيس ادواردو دوس سانتوس في لواندا.

إن هذه فترة حاسمة في عملية السلام في أنغولا. وهي تتطلب خطوات إيجابية وحاسمة من جانب قيادة اليونيتا، بدلا من تكرار التكتيكات المعتادة والمتمثلة في إبداء تنازلات فاترة وفي آخر لحظة قبل مداولات مجلس الأمن. فهذه التكتيكات مرفوضة، وغير مرغوب فيها، وغير مبررة. والمجتمع الدولي ظل يطلب بوضوح من اليونيتا الامتثال للالتزامات التي تعهد بها. ولم تعد المماطلة بديلا قابلا للاستمرار عن المصالحة الوطنية الحقيقية والسلام الدائم في أنغولا.

ويتعين على اليونيتا أن يدرك أن سلوكه الحالي قد ترك مجلس الأمن دون خيارات أخرى معقولة عدا خيار فرض جزاءات إضافية. وهذه الجزاءات أعدت لتحث اليونيتا على التحرك في الاتجاه الصحيح. فنحن نريد لليونيتا أن يعود إلى عملية السلام. ولا نريد استثناء اليونيتا منها. والبرتغال لا تزال يحدوها الأمل كشأن بقية أعضاء المجلس، في ألا يتعين بدء سريان مفعول الجزاءات في ٣٠ أيلول/سبتمبر. فإن ذلك سيعني أن قيادة اليونيتا قد فهمت تماما مغزى الرسالة التي نبعثها اليوم.

وتؤيد البرتغال أيضا اقتراح الأمين العام بمعاودة إرجاء انسحاب الوحدات العسكرية للأمم المتحدة من أنغولا والاحتفاظ في البلد بـ ٦٥٠ ٢ فردا عسكريا حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أخذا في الاعتبار للحالة السائدة في أنغولا، وللرغبة المعلنة من حكومة أنغولا في الاحتفاظ في البلد بوجود كبير الحجم للأمم المتحدة حتى انتهاء عملية التسريح. وستواصل البرتغال مشاركتها في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بتوفير الوحدة الطبية للبعثة وكذلك المراقبين من العسكريين والشرطة المدنية.

وختاما، أود أن أكرر أن مجلس الأمن يمنح اليونيتا فرصة أخرى للامتثال للالتزامات التي قبل بها بمحض إرادته في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤. واليونيتا الآن في وضع يتيح له الاستفادة من ثمار تقاسم السلطة السياسية والمصالحة الوطنية. ويجب نبذ بزور الحرب نهائيا. والشعب الأنغولي يستحق ذلك تماما. ونأمل أن تستطيع قيادة اليونيتا في هذه المرة أن تدرك أنه ليس هناك خيار أفضل من السلام والديمقراطية والتقدم، وأن تتصرف تبعا لذلك. ولا يتوقع المجتمع الدولي أقل من ذلك من اليونيتا.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما توصل الطرفان

الأنغوليان إلى اتفاقهما التاريخي في لوساكا في عام ١٩٩٤، اتسم موقف الولايات المتحدة بالتفاؤل المشوب بالحذر. وتنامى تفاؤلنا بعد أن بدأت معسكرات الإيواء تمتلئ بمقاتلي يونيتا السابقين. وزاد تفاؤلنا بعد تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين في نيسان/أبريل الماضي. إلا أن العملية توقفت منذ ذلك الحين.

ونحن نشعر بقلق بالغ لأنه نتيجة عدم وفاء يونيتا ببعض الالتزامات الرئيسية، توقف التقدم في عملية السلام وأخذت إمكانية تجدد القتال تهدد شعب أنغولا مرة أخرى. ولا يسعنا الجلوس دون القيام بأي عمل آملين أن يعيد الطرفان وضع عملية السلام بطريقة ما على مسارها. فالأمر ينطوي على الكثير جدا من المجازفة بالنسبة لأنغولا والسلام في منطقة افريقيا الجنوبية كثير للغاية.

وكانت الولايات المتحدة تتمنى لو أن مجلس الأمن لم يضطر إلى اعتماد مشروع القرار المعروض علينا اليوم. إلا أن يونيتا، وفقا لما ورد في آخر تقرير للأمين العام، حافظ على قوته العسكرية، وأوقف تقريبا بسط إدارة الدولة، وواصل بث سيل من الدعاية المناوئة للحكومة عن طريق محطة إذاعة فورغان التابعة له. وباختصار يرفض يونيتا الالتزام بالسلام والمصالحة الوطنية.

وعلى الرغم من ذلك، لا نزال نأمل في أن يعود يونيتا إلى طريق السلام. ونحث يونيتا على استغلال الفترة قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر للوفاء بالتزاماته المعلنة بموجب بروتوكول لوساكا. ويحدونا أمل في أن يتمكن الأمين العام من إبلاغ المجلس قبل ذلك التاريخ بأن يونيتا قد أوفى بالتزاماته.

وإذا لم يتصرف يونيتا الآن، ستدخل العقوبات حيز النفاذ. ونحن نعتقد أن العقوبات قوية وعملية وقابلة للإنفاذ. والولايات المتحدة مستعدة للنظر في فرض المجلس المزيد من التدابير إذا لم يستجب يونيتا.

ونذكر حكومة أنغولا بأن عليها هي الأخرى الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. ويجب عليها مواصلة ضبط النفس والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية. وسنعتبر أي هجوم على يونيتا سببا لنقترح على المجلس التوقف عن فرض العقوبات على يونيتا. ويجب على الحكومة كذلك بذل كل الجهود لإدماج ما تبقى من يونيتا في التيار الرئيسي للمجتمع الأنغولي، والسماح له بالقيام بدوره المشروع بوصفه حزب معارضة ديمقراطي والاشراك الكامل لمسؤولي يونيتا الأعضاء في حكومة الوحدة.

وتدعو الولايات المتحدة الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي إلى الاجتماع في أقرب وقت ممكن داخل أنغولا. وعليهما الوفاء بالتزاماتهما القائمة بموجب بروتوكول لوساكا، ويجب عليهما تسوية النزاع بشأن عائدات الماس ويجب أن يضعا أنغولا ثانية على مسار المصالحة الوطنية.

إن الولايات المتحدة تتفق مع توصية الأمين العام ببقاء بعض الوحدات العسكرية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في البلد للمساعدة في حالة تسجيل قوات إضافية تابعة ليونيتا وإمكانية تسريحها. إلا أن هذه الوحدات العسكرية، بعد خفض قوامها، لم يعد بوسعها كفالة أمنها الذاتي لو استؤنفت الأعمال القتالية ولن يتسنى لها التفريق بين الفئات المتحاربة. وإذا لم يصغ يونيتا إلى دعوة التسريح الكامل فينبغي استئناف سحب بقية الوحدات العسكرية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

ونتقدم بالتهنئة لأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة لما يقومون به من عمل في ظل ظروف قاسية. ولا شك في أن البعثة تقوم بدور رئيسي في تعزيز عملية السلام.

وأود كذلك أن أعرب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام على جهوده الدؤوبة من أجل تعزيز سلام دائم في أنغولا.

السيد تيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الوفد الفرنسي يؤيد مشروع القرار المزمع طرحه للتصويت.

في ٣٠ حزيران/يونيه اتخذ مجلس الأمن القرار ١١١٨ (١٩٩٧)، الذي أنشأ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وقد أقر أعضاء المجلس، عند اتخاذ ذلك القرار، بالتقدم المحرز في مسار عملية السلام في أنغولا. بيد أنهم، في الوقت نفسه، أعربوا عن قلقهم إزاء العقبات الماثلة أمام تنفيذ بروتوكول لوساكا. ولهذا السبب تضمن القرار ١١١٨ (١٩٩٧) مطالب محددة، لا سيما بالنسبة ليونيتا، ودعا يونيتا إلى التقيد الصارم بالالتزامات المعلنة.

واليوم، يجب علينا أن نلاحظ للأسف أنه، منذ ٣٠ حزيران/يونيه، ورغم ما ورد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، لم يف يونيتا بعد بالتزاماته المعلنة بموجب بروتوكول لوساكا، كما لم يمتثل لقرارات مجلس الأمن. ومن ثم تقع المسؤولية الرئيسية على عاتقه عن الصعوبات التي واجهتها عملية السلام، وهي الصعوبات الأشد خطورة التي وجهتها هذه العملية خلال الـ ٣٠ شهرا الأخيرة. ولا يمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يقبلوا تهديد الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والنتائج المحققة بسبب عدم امتثال يونيتا لبروتوكول لوساكا.

إن أحكام مشروع القرار المزمع طرحه للتصويت قد حددت بعناية وينطبق ذلك على طرائق تطبيق العقوبات الممكنة. كما ينطبق على آلية رفع تلك العقوبات، في حال فرضها؛ حيث أنها يمكن أن ترفع على أساس معايير محددة، سيتعين على الأمين العام تقييم مدى احترامها.

ولا أعتقد بأنني بحاجة إلى التذكير مرة أخرى بموقف فرنسا الثابت، التي ترغب في أن تكون العقوبات مقيدة زمنيا بفترة محددة، وأن يترك أمر تمديدها لمجلس الأمن ليبت فيه.

ما الذي يريده مجلس الأمن؟ إنه يريد الضغط على زعماء يونيتا ليفهموا بأنه ما من شيء سيوفر لهم آفاقا مستقبلية سوى المشاركة في الحياة السياسية، امتثالا للالتزامات المعلنة وفي إطارها. ويجب أن يتعاونوا تعاونا كاملا في تنفيذ بروتوكول لوساكا. ويحدونا أمل في أن يستغل يونيتا الوقت المتاح له للوفاء بالتزاماته، لا سيما إزالة الطابع العسكري عن قواته، وتحويل محطته الإذاعية إلى محطة محايدة، ومشاركته في عملية بسط إدارة الدولة. وهدفنا، في واقع الأمر، ليس هو فرض تدابير قسرية، بل إتاحة جميع الفرص أمام السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا والحيلولة دون الإقدام على أي عمل قد يتسبب في استئناف القتال.

وبوسع حكومة أنغولا أن تثق في عزم السلطات الفرنسية على مساعدتها في عملها لإعادة تعمير أنغولا بعد المصالحة.

ويود الوفد الفرنسي كذلك أن يشيد بالممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بلونددين بيي، وبعمله الذي لا يعرف الكلل والذي يتسم بالعزيمة في خدمة أنغولا وشعبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

إن الأمين العام يصف المرحلة الراهنة من عملية السلام الأنغولية بأنها الأشد صعوبة منذ توقيع بروتوكول لوساكا. ومن الجلي أن يونيتا لا يقوم بما وافق عليه في عام ١٩٩٤، وبالتحديد تحويل نفسه من تنظيم عسكري إلى حزب معارضة مشروع.

إن يونيتا قد قطع بالفعل شوطا طويلا، ونحن نرحب بمشاركته في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنيتين والقوات المسلحة الأنغولية الموحدة والجمعية الوطنية. ولا يساورنا شك في صعوبة تلك الخطوات بل نحن نشيد بأعضاء يونيتا الذين توافرت لديهم الشجاعة ليعملوا مع خصومهم السابقين. ولكن يونيتا ظلت غير مستعدة لاتخاذ الخطوات النهائية. وقد انقضت فترة شهرين على طلب مجلس الأمن بأن تقدم يونيتا معلومات موثوقة عن قواتها، وأن تتيح بسط إدارة الدولة، وتحويل إذاعة فورغان إلى محطة غير حزبية. وحتى الآن يؤخر مقر قيادة يونيتا تقديم المعلومات أو يقدم معلومات غير كاملة أو غير مقنعة. ولاقت النداءات التذكيرية المتكررة آذانا صماء.

وينبغي ألا يكون الآن لدى يونيتا أدنى شك في عزيمة مجلس الأمن. فنحن سنبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على عملية السلام من الانزلاق. إننا نوافق، مع

الأسف، على أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير جديدة ضد يونيتا. وقد جرى صياغة هذه التدابير بحرص لنرسل إلى قادة يونيتا رسالة بأنه يتعين عليهم الوفاء بالتزاماتهم بموجب بروتوكول لوساكا. وفي الحقيقة، نحن نأمل في ألا يتعين علينا إنفاذ هذه التدابير؛ فهناك متسع من الوقت لتعطي يونيتا استجابتها. وهذا ليس في مصلحتهم فحسب بل في مصلحة الشعب الأنغولي بأكمله.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء التوترات العسكرية في أنغولا. وقد أسهمت يونيتا والحكومة على السواء في هذه التوترات. ونحن لسنا على وشك تقسيم اللوم، ولكننا نعتقد أنه يتعين على الطرفين بذل كل جهد ممكن لتجنب اللجوء إلى التدابير العسكرية. إن العودة إلى المواجهة العسكرية لن تؤدي إلا إلى انتكاس الاستثمار الكبير الذي قدمه المجتمع الدولي في محاولة جعل أنغولا قصة نجاح. وسيكون من المأساوي أن يسمح القادة الأنغوليين بحدوث ذلك بعد كل التقدم المحرز منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا من شأنه أن يساعد على خفض التوتر السياسي وأن يسهم إسهاما إيجابيا في عملية السلام. ونحن نحث الطرفين على الاجتماع كيما يتمكنا من حسم الخلافات المتبقية.

وفي الختام، أشيد بالرجال والنساء في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وبالممثل الخاص للأمين العام وبممثلي دول المراقبة الثلاث في لواندا، الذين بذلوا الكثير من أجل إيصال عملية السلام إلى مرحلتها الحالية. دعونا نأمل في ألا تذهب جهودهم أدراج الرياح.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيس مجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/669، بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بصيغته المؤقتة المنقحة شفويا بالإجماع باعتباره القرار ١١٢٧ (١٩٩٧).

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.